

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابي بكر بلقايد/ تلمسان



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية

من مطلع القرن العشرين حتى نهاية الحرب الباردة

محاضرات أقيمت على طلبة السنة الثالثة/ تخصص علاقات دولية

إعداد وتقديم

الدكتور احمد الفقيه

أستاذ محاضر أ

محاضرات

في تاريخ العلاقات الدولية

من مطلع القرن العشرين حتى نهاية الحرب الباردة
محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة/ تخصص علاقات دولية

إعداد وتقديم

الدكتور احمد الفقيه

أستاذ محاضر أ

مقدمة

يسرني أن أقدم إلى طلبتنا الأعزاء هذه المحاضرات المبسطة عن تاريخ العلاقات الدولية، والتي تغطي الفترة الممتدة ما بين الوحدة الألمانية إلى نهاية الحرب الباردة. والتي نستطيع من خلالها فهم المتغيرات والتطورات التي شهدتها العالم في العصر الحديث، إلى جانب ذلك، وددت جعلها مدخلا يلج من خلاله الطالب في أعماق هذا التاريخ عبر الوصول السهل والسريع الى ما متوفر من مصادر ومراجع تخص موضوع المقياس.

وركزت من خلال هذه المحاضرات على أهم التطورات التاريخية التي شهدتها العلاقات الدولية، والتي كانت تصنعها ومحورها الدول الأوروبية، مع الأخذ بنظر الاعتبار المحاور المحددة للمقياس. فتم تسليط الضوء من خلال صفحات المطبوع على عدة مواضيع. وفي مقدمتها موضع ما ساد أوروبا بعد الحربين الألمانية والايطالية وما أعقب ذلك من أزمات دولية بسبب التنافس بين الدول الجديدة والتقليدية على المصالح والأطماع الاستعمارية. وهذا الوضع افرز بعد سنوات عدة حدثاً كبيراً، وهو الحرب العالمية الأولى، والتي أحدثت متغيراً بارزاً في ميزان القوى، حيث حاولت تلك القوى، الولايات المتحدة، إيجاد منظمة عالمية تحافظ على السلم والأمن العالمي، وهي عصبة الأمم التي حاولنا تقديم صورته قلمية عنها من اجل فهم طبيعة العلاقات الدولية وكواليسها، ولكن هذه المنظمة كانت عاجزة عن المحافظة على السلم العالمي. وضعفها هو الذي جعل ألمانيا بين الحربين تعمل جاهدة لاستعادة مكانتها وقوتها لاسيما مع مجئ أدولف هتلر. وكانت الأزمة الاقتصادية العالمية نصيبها في هذا المطبوع لأنها أظهرت الوجه الهش للاقتصاد الرأسمالي المبني على الربح السريع، وحاولنا من

خلال هذا الموضوع الربط بين الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية واستقلالية القرار بالنسبة للدول، لاسيما الفقيرة منها.

ونتيجة المتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم، لم يكن بدا من أن يتجه العالم إلى شفير الهاوية، واعني هنا الحرب خيارا نهائيا في حسم الخلافات وهذا ما حدث فعلا باندلاع الحرب العالمية الثانية، وتتبعنا أسبابها وسيرها ونتائجها. وكانت من ابرز نتائجها ذات العلاقة المباشرة في العلاقات الدولية، وهو تأسيس هيئة الأمم المتحدة ، وهي محاولة جديدة من الدول الكبرى للمحافظة على العلاقات الدولية وتوازنها والسلم العالمي، وأخيرا توقفنا عند الحرب الباردة، وهي الحرب التي جاءت نتيجة طبيعية لتراجع الدول الكبرى التقليدية، اعني بريطانيا وفرنسا، وظهور قوى جديدة في السياسة الدولية، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، إذ حاولتا كلا الدولتين التحكم بالمصائر والموارد العالمية، مما افرز صراعا غير مباشرا بينهما لم يتوقف إلا في بداية العقد الأخير من القرن الماضي.

وفي الختام أتمنى أن أكون قد وفقت في تقديم عمل يساهم في توسيع الدراية والمعرفة لطلبتنا الأعزاء، فهم رأسمالنا الذي يجب أن نحافظ عليه، عبر العمل الدؤوب والجداد من اجل بناء مجتمع نخبوي قادر على مواجهة التحديات المستقبلية ومواكبة التطورات والمتغيرات السريعة في العالم الذي أصبح قرية صغيرة.

والله الموفق

الدكتور احمد الفقيه

المحاضرة الأولى

ظهور الدول الجديدة

وتداعياته على العلاقات الدولية

كان من آثار تحقيق الوحدتين الايطالية والألمانية في عام 1870، بروز دولتين كبيرتين، ذا نزعة استعمارية، إلى جانب الدول الاستعمارية التقليدية، أخذتا تطالبان بنصيبهما من المستعمرات وإقحام نفسيهما في التنافس الاستعماري. وفي الوقت ذاته، ازدادت التناقضات الأوربية القديمة، وازدادت معها أسباب فقدان الثقة والشك بين دول أوروبا. وفي عصر يسود فيه مبدأ تحكيم القوة بشكل مطلق في النزاع، أخذت تظهر سياسة الأحلاف الأوربية الكبرى التي اصطنعها بسمارك، والقائمة على مبدأ توازن القوى، وبمقتضاه إذا نما حلف إلى درجة تهدد الحلف المنافس بالخطر، سارع هذا الحلف إلى تكوين حلف مضاد أقوى أو يوازيه في القوة. وفي الوقت نفسه بدأ سباق التسلح بين التحالفات الكبرى على النحو الذي أدى إلى نشوب الحرب العالمية.

على العموم، منذ عام 1900 اخذ الصراع في أوروبا يتخذ شكل تكتلات بعد أن كان في الماضي يتخذ شكلا انفراديا. بمعنى إن الصراع لم يعد بين دول منفردة، وإنما بين تكتل في مواجهة تكتل، وهو أمر جديد يهدد بنتائج وخيمة ان حدث أي صدام. ففي الفترة من 1870 - 1906 كان هناك تهديد بالحرب بين دولتين، ولكنه لم يتخذ شكل تهديد الحرب بين كتلتين، أي تهديد بحرب عالمية. اذ كانت هناك تهديدات بالحرب بين روسيا والنمسا 1886-1888، وبين بريطانيا وروسيا في عام 1877 و 1885 و 1898، وبين بريطانيا وفرنسا في عام 1898، وبين ألمانيا وفرنسا في الأعوام 1875 و 1887 و 1905.

ولكن هذه التهديدات كانت منحصرة في الدولتين موضع النزاع، وكانت أوروبا متحدة تعمل على تسوية الصراع بين الطرفين.

بيد ان هذه المتغير تغيرت بعد عام 1906، واخذ الصراع يتحول من صراع بين دولتين إلى صراع بين تكتلين. فقد وقعت منذ ذلك الحين أزمات تحدث بانتظام كل عام أو عامين حتى عام 1914، وفي كل واحدة منها، كان الوفاق البريطاني الفرنسي الروسي يواجه الحلف الألماني النمساوي الايطالي. ومن اخطر هذه الأزمات حدثت في المغرب الأقصى والبلقان. ففي المغرب الأقصى كانت سيطرة الفرنسيين الاقتصادية قد استفزت الإمبراطور الألماني وليم الثاني، فتوقف بميناء طنجة في ربيع 1905، وزار سلطان المغرب وألقى خطابا دعا فيه إلى حرية التجارة وضمناً حقوق متساوية لجميع الدول في هذا المجال. وعلى اثر ذلك، دعت وزارة الخارجية الألمانية إلى عقد مؤتمر لجميع الدول، وعقد هذا المؤتمر بالفعل في الجزيرة الخضراء يوم 16 جانفي 1906، وحضره مندوبين من اثني عشر دولة، وسرعان ما تحول إلى صراع دبلوماسي بين فرنسا وألمانيا. وخلال المؤتمر نالت فرنسا تأييد ودعم كل من روسيا القيصرية وبريطانيا بمقتضى تحالف الوفاق الودي، وأيدتها إيطاليا على الرغم من أنها من دول الحلف الألماني النمساوي الايطالي. وهو ما أخرج الموقف الألماني، ولم يخرج المؤتمر بما كانت تتمنى تحقيقه من أهداف.

فما حدث من تجاذب دبلوماسي في المؤتمر انعكس بوضوح على سياسات الدول الكبرى ومواقفها من بعضها البعض. وعليه نجد، أن التقارب بين روسيا القيصرية وبريطانيا وموقفهما الداعم لفرنسا في مؤتمر الجزيرة الخضراء، ترتب عليه، فيما بعد، تحول الوفاق الودي إلى وفاق ثلاثي في اوت 1907. وفي هذا المؤتمر ظهر احتمال قيام حرب بين ألمانيا من جهة وبريطانيا وفرنسا

تدخلت ألمانيا واقترحت على روسيا في 17 مارس 1909 ان تعلن قبول الدولة العثمانية التعويض، وتبادل الدول الكبرى مذكرات الاعتراف بذلك. وعندما حاولت روسيا المراوغة في قبول الاقتراح الألماني، لمحت ألمانيا باستخدام القوى لفرض الأمر الواقع عبر تهديدات غير مباشرة، عندما أعلن الإمبراطور الألماني في 23 مارس 1909 انه إذا كانت روسيا تنوي خوض حربا في البلقان فعليه ان يحسب حساب ألمانيا. وكان هذا التهديد كافيا، بان تقبل روسيا الضم. واستجابة كل من ايطاليا وفرنسا، بشي من الاحتجاج، قبولهما بالضم، في حين أعلنت بريطانيا إن الاعتراف بالضم يجب أن يعقب تسوية الأمور بين النمسا وصربيا، لا أن يسبقها، وبذلك توقف الأمر على موقف الصرب. ولكون صربيا لم تكن بالإمكانات التي تؤهلها لمواجهة النمسا، فأنها اعترفت أخيرا بان ضم النمسا للبويسنة والهرسك ليس فيه أي اعتداء على حقوقها، وخفض عدد قواتها، والكف عن الدعاية المعادية للنمسا. ونتيجة هذه التسوية انتهت الأزمة التي هزت النظام الدولي آنذاك بشكل عنيف، إذ اعتبرت انتصارا للتحالف الألماني النمساوي على الوفاق الثلاثي.

فالطريقة التي تحققت فيها الانتصار الدبلوماسي الذي حققته ألمانيا والنمسا على حساب دول الوفاق، قربت ساعة اندلاع الحرب بدرجة كبيرة، فقد هزمت روسيا تحت تهديد السلاح الألماني، وكان على دول الوفاق إلا تسمح بحدوث ذلك مرة أخرى، وجاءت أزمة أغادير في جويليه من عام 1911 لتهيئ الفرصة لذلك.

ففي شهر افريل 1911 انتهزت فرنسا تطورات الوضع الداخلي في المغرب الأقصى، فأرسلت حملة عسكرية لمساعدة السلطان، وقد أثار ذلك حفيظة ألمانيا، التي اتفقت مع اسبانيا على إن عمل فرنسا يعارض قرارات مؤتمر

الجزيرة الخضراء، فسارعت في الأول من جويليه بإرسال الطراد بانتر إلى ميناء أغادير بحجة حماية مصالحها ورعاياها هناك، وكان هذا القرار الألماني يعني بان قرارات الجزيرة الخضراء أصبحت حبرا على ورق. بالمقابل احدث الموقف الألماني ردود فعل معارضة في لندن، وأبلغت السفير الألماني ان ما يحدث في أغادير مرفوض، وأخذت بريطانيا تنسق مع فرنسا لمواجهة الموقف. وأعلنت الحكومة البريطانية أن تجاهل ألمانيا لمكانتها الدولية أمر لا يمكن السكوت عليه. وأعلنت انها ستقف إلى جنب فرنسا في حال اندلاع أي حرب. لم تتراجع ألمانيا عن موقفها أمام التصعيد الدبلوماسي البريطاني. ولتجنب الحرب تقرر عقد مفاوضات بين الدول الكبرى انتهت في 4 نوفمبر 1911 بتوقيع اتفاق نص على فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى فيما عدا طنجة والمنطقة الاسبانية، وان يكون من حق ألمانيا ممارسة التبادل التجاري مع المغرب الأقصى، وعوضت بمستعمرات في الكونغو الفرنسي.

استغلت كل من ايطاليا وروسيا القيصرية تداعيات أزمة أغادير للعمل على تحقيق أطماعهما، فبينما كانت المفاوضات دائرة لحل الأزمة، وجهت ايطاليا إنذاراً نهائياً إلى الدولة العثمانية في 26 سبتمبر 1911، وأعلنت الحرب عليها بعد ثلاثة ايام، واحتلت ولاية طرابلس الغرب وجزر الدوديكانيز شرق البحر المتوسط. وقد أرغم نشوب الحرب في البلقان في أكتوبر 1912 الدولة العثمانية على عقد صلح لوزان مع ايطاليا، ووافقت على احتلالها ولاية طرابلس الغرب (ليبيا). أما روسيا القيصرية فقد انتهزت فرصة النزاع وقدمت طلبا رسميا الى الحكومة العثمانية في ديسمبر 1911 بفتح مضيق الدردنيل أمام السفن الحربية الروسية، ولكن بريطانيا وفرنسا رفضتا تأييد المطلب الروسي، مما جعل الدولة العثمانية ترفض ذلك.

في ذات الوقت، كرست ألمانيا برنامجا تسليحا لبناء أسطول بحري كبيرة يتفوق على أي أسطول بحري لأي دولة عظمى غيرها. إذ ترسخت القناة لدى القيادة الألمانية أهمية بناء هذا الأسطول. لاسيما وان أزمة أغادير بينت لكل من ألمانيا وبريطانيا بان الحرب سوف تكون السبيل الوحيد لحل أي خلاف في المستقبل، وهذا جعلهما يدخلا في سابق بحري. إذ كانت العقيدة العسكرية البريطانية تقوم على أساس ان قوتها البحرية يجب أن تتجاوز مجموع قوات أقوى دولتين بحريتين في العالم تليان بريطانيا، وهي بامتلاكها أسطول قوي يعني قدرتها على امتلاك ناصية البحار وحماية إمبراطوريتها الواسعة. ومن هنا حين أخذت ألمانيا في الاهتمام بأسطولها البحري بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء في 16 جانفي، أثار انزعاج بريطانيا، حتى أن القادة العسكريين الانكليز نصحوا الملك ادوارد بمهاجمة الأسطول الألماني في قواعده والقضاء عليه.

أخذت الأحداث الدولية، مع تسابق البريطاني الألماني في بناء ترسانات عسكرية ضخمة، تنذر بوقوع حرب عالمية، لاسيما وان أزمة البلقان ألفت بظلالها على العلاقات الدولية. إذ فهم البلغار والصرب من البوسنة إن روسيا ستحاول مساعدتهم في المستقبل، فتنصل الصرب عن التزاماتهم تجاه النمسا، لاسيما القيام بالدعاية لتوحيد القومية الصربية والدولة السلافية الكبرى داخل حدودها. وتمخضت الاتصالات بين الدول البلقانية عن تشكيل العصبة البلقانية، ولم تستجب دول العصبة للتحذيرات التي وجهتها الدول الكبرى بخصوص تمزيق الدولة العثمانية وتغيير الحالة الراهنة في البلقان. وفي 8 أكتوبر 1912 أعلنت الجبل الأسود الحرب على العثمانيين، فانتشر اتونها في البلقان من أقصاه إلى أقصاه، وتمكن البلغار من تحقيق انتصار ساحق على العثمانيين في 22 أكتوبر، وفي يوك 26 أكتوبر تمكن الصرب من الانتصار على العثمانيين. ولم تتوقف الحرب الا بهدنة في يوم 3 فيفري 1913.

وفي مارس من عام 1913 تلخص الموقف على النحو الآتي: استولى البلغار على مقدونيا شرقي سالونيك، وكل أراضي إقليم تراقيا، في حين استولى اليونان على معظم ايروس وجنوبي مقدونيا بما سالونيك. اما الصرب فقد استولوا على منطقة نوفي بازار واوسكوب وقصبة صربيا القديمة وموناستير. وهكذا تمكنت العصبة البلقانية من الاستيلاء على ممتلكات الدولة العثمانية الأوربية باستثناء اسطنبول فقط.

وعلى اثر الانقلاب الذي قامت به جماعة الاتحاد والترقي في الدولة العثمانية، استأنفت الحرب من جديد بين العثمانيين والعصبة البلقانية. ولكن الذي حدث إن الخسائر العثمانية كانت اشد فداحة قبل إعلان الهدنة وخسرت المزيد من أراضيها لصالح الدول البلقانية. وانتهت الحرب بإعلان الهدنة وتوقيع معاهدة لندن في 30 ماي 1913. والتي انحصرت بموجبها أملاك الدولة العثمانية في اوربا في منطقة اسطنبول وشبة جزيرة غاليبولي.

وأثارت الانتصارات الصربية التي حققتها على الدولة العثمانية قلق النمسا، ففي المؤتمر الذي عقد في لندن خلال الفترة ما بين ديسمبر 1912 و اوت 1913 لوضع خريطة جديدة للبلقان، عملت النمسا على منع صربيا من الحصول على موطن قدم لها على بحر الادرياتيك، وأصبحت ولاية ألبانيا العثمانية مركزا للصراع الدبلوماسي الشديد بين النمسا وروسيا، واقتربت الحرب من أوروبا وأصبحت وشيكة، ولكن المشكلة سويت بإعلان ألبانيا دولة مستقلة.

فسرعان ما اختلفت الدول البلقانية المتحالفة فيما بينها على المصالح والنفوذ في المنطقة، مما جعلها تدخل في صراعات مسلحة تم تسويتها بتوقيع معاهدة بوخارست في 10 اوت 1913، بين كل من صربيا واليونان ورومانيا وبلغاريا. ومن ابرز ما تمخضت عنه الاتفاقية هو احتفاظ الصرب بشمال مقدونيا

ومنطقة موناستير المتنازع عليها. إذ كان الصرب على علم تام من إن احتفاظها بما حققت من نجاحات على الأرض يعني دخولها بمواجهة مسلحة مع النمسا. ومع تزايد قوة الصرب، أخذت القيادة العسكرية النمساوية تحض حكومتها على تلقين هذه الدولة الصغيرة درسا صارما قبل ان تصبح دولة كبيرة.

المحاضرة الثانية
الحرب العالمية الأولى
1918-1914

أسباب إعلان الحرب:

الأسباب غير المباشرة:

من خلال المحاضرة السابقة، تحدثنا عن التطورات السياسية التي خلقت جوا من التوتر، والتي كانت في ذات الوقت الأسباب التي دفعت الدول الكبرى إلى اتخاذ قرار الحرب لم يكن وليدة حدث آني، بقدر ما هي جملة من الأحداث والتطورات التي تراكمت فوق بعضها دفعت الأمور إلى شفير الحرب. ويمكننا تلخيصها بالأمور التالية:

1. أزمة مراكش.
2. الأزمة البلقانية (ضم النمسا للبوسنة).
3. أزمة اغادير الثانية 1911.
4. الحروب البلقانية (1912-1913).
5. سباق التسلح بين الدول الكبرى.
6. تضارب والتنافس على المصالح الاقتصادية.
7. نمو الروح القومية.

ومن خلال هذه الاسباب نجد ان مسألة الحرب كانت قرار محسوم، وان الدول الكبرى لم تعد راغبة في تسوية خلافاتها وتحديد علاقاتها بالطرق

السلمية، وان الحرب أمر لأمفر منه، ومن هذا المنطلق، كانت هذه الدول بحاجة إلى ذريعة تشعل فتيل الحرب.

السبب غير المباشر والإعلان عنها:

وقد سنحت الفرصة أخيراً عندما تم اغتيال ولي العهد النمساوي فرديناند وزوجته في مدينة سرايفو في 28 جوان 1914 من قبل تنظيم سري معادي للنمسا، وسارعت النمسا إلى اتهام الحكومة الصربية بمسؤولية عن الاغتيال. وفي يوم 23 جويلية 1914 قدمت الحكومة النمساوية إنذاراً نهائياً إلى الحكومة الصربية الذي قبول بالرفض، فأعلنت الحرب عليها في 28 جويلية. وهنا شعرت روسيا بمسؤوليتها عن حماية الصرب، فلم تتردد في إعلان التعبئة العامة يوم 30 جويلية هي الأخرى. وجاء الرد الألماني يوم 31 جويلية على شكل إنذار يطالب بوقف التعبئة الروسية. وعندما رفضت روسيا ذلك، أعلنت ألمانيا الحرب عليها في الأول من أوت 1914. ولما كانت فرنسا مرتبطة بتحالف مع روسيا، فقد تسلمت إنذاراً من ألمانيا يطالبها بالحياد. ولكن الحكومة الفرنسية لم ترد على الإنذار الألماني، فأعلنت الحكومة الألمانية الحرب عليها في يوم 3 اوت، وبدأت بغزو الأراضي الفرنسية عبر بلجيكا واللوكسمبورغ. ومن طرفها، اعتبرت بريطانيا الإجراء الألماني خرقاً لحياد بلجيكا بمثابة إعلان حرب عليها، وطلبت من ألمانيا في يوم 4 أوت 1914 رداً مباشراً فيما يتعلق باحترام حياد بلجيكا، ولكن عدم استجابة ألمانيا للمطلب البريطاني جعلها تعلن الحرب عليها، باسم الدفاع عن حياد بلجيكا، وبذلك اكتملت أضلاع معادلة الصراع بين الدول الكبرى وحليفاتها، وكان ذلك إيذاناً بانفلاق الحرب العالمية الأولى.

امتداد فضاء الحرب في اوربا وخارجها:

لقد كانت القوات التابعة للحلفاء عشية الحرب تتفوق على قوات الحلف المركزي(ألمانيا، النمسا)، إذ بلغ عدد قواتهم بحوالي 30 مليون مقاتل في حين بلغ عدد قوات الحلف المركزي حوالي 22 مليون مقاتل. في حين كانت البحرية البريطانية تعطي الحلفاء تفوقا واضحا. شهدت الحرب فتح أكثر من جبهة، والى جانب جبهات القتال في أوربا، كانت هناك جبهات قتال في آسيا وإفريقيا، وفي البحار، لاسيما المحيط الأطلسي.

ولم تقتصر الحرب على الدول الكبرى التي كانت تشكل التحالفين (الحلفاء والمركزي)، وإنما انضمت دول أخرى كل حسب مصالحها. وكانت الدولة العثمانية من بين الدول التي اشتركت بالحرب إلى جانب ألمانيا في 29 أكتوبر 1914، وكان دخولها الحرب إيذاناً بزوالها فيما بعد، لاسيما وان بريطانيا، ومعها فرنسا، كانتا تريدان انضمامها إلى ألمانيا من اجل تحقيق مشروعها الاستعماري في ولايات العربية في المشرق العربي. كما انضمت إيطاليا إلى جانب الحلفاء في 23 ماي 1915 بعد أن أعلنت الحياد في الحرب عند اندلاعها. فقد أغراها الحلفاء على الانضمام إليهم لتخفيف الضغط عن روسيا بالاشتباك مع النمسا. وعقدت معها كل من بريطانيا وروسيا في 26 افريل معاهدة لندن، التي تعهدا بموجبها بحصول إيطاليا على مكاسب حدودية في منطقة البحر الادرياتيكي والبلقان.

تطور مسار الحرب:

تبادلت الدول المتحاربة الانتصارات على مختلف الجبهات، ولكن في بداية الحرب كانت ألمانيا هي التي تحقق الانتصارات، ولكن الأمور سرعان ما

مالت في صالح بريطانيا وحلفائها في نهاية الحرب. ومن أشهر الأحداث التي شهدتها الحرب هو الصراع البحري في المحيط الأطلسي، والتي عرفت باسم (حرب الغواصات)، إذ لجأ الألمان إلى حرب الغواصات بهدف إغراق أية سفينة تجارية دون سابق إنذار، وذلك لإضعاف الاقتصاد البريطاني والتأثير على معنويات مواطنيها. ففي الأشهر الأخيرة من عام 1916 أغرقت الغواصات الألمانية ما حمولته 300 ألف طن كل شهر تقريبا. وفي بداية عام 1917 كان لدى الألمان نحو 120 غواصة، ارتفع عددها إلى 134 غواصة في أكتوبر من عام 1917. وفي شهر افريل 1917 وحده أغرقت الغواصات الألمانية ما حمولته 875 ألف طن، وفي ذلك الشهر كانت الغواصات الألمانية تغرق واحدة من أربع سفن تغادر السواحل البريطانية. وقد لجأ الحلفاء لمقاومة هجوم الغواصات إلى استخدام أسلوب القوافل، حيث كانت السفن التجارية تبحر في قوافل تحرسها المدمرات الحربية، واستطاعت بذلك اغراق عدد كبير من الغواصات الألمانية، وتقليل الخسائر.

ومن النتائج التي أفرزتها حرب الغواصات دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في 6 افريل 1917 بعدما تأثرت مصالحها نتيجة إغراق العديد من السفن التجارية الأمريكية. وكانت الولايات المتحدة قبل دخولها الحرب تتبع سياسة العزلة وعدم التدخل في الشؤون الأوروبية، والتركيز على المصالح الأمريكية في القارتين الأمريكيتين. وكان حياد الولايات المتحدة في الحرب قد انعكس عليها إيجاباً لأنها استفادة من توريد ما تحتاج إليه القارة الأوروبية من مواد خام وسلع. وحينما عمدت ألمانيا إلى استخدام الغواصات في إغراق السفن التجارية، هدد ذلك التجارة الأمريكية وعرض مصالحها للخطر فلجأت إلى دخول الحرب كطرف فيها إلى جانب الحلفاء. وكان هذا في صالح حسم الحرب في صالح الحلفاء.

مثلما كان دخول الولايات المتحدة الحرب حدثا هاما ومؤثرا في أحداثها، كان قيام الثورة الاشتراكية في روسيا حدثا لا يقل أهمية على سير أحداثها. إذ أن نجاح البلاشفة في الاستيلاء على السلطة في أكتوبر من عام 1917، وعقد هدنة مع ألمانيا وفتح باب الصلح الذي انتهى بتوقيع لينين معاهدة برست ليتوفسك في 3 مارس 1918 التي تخلت روسيا بموجبها عن سيادتها على بولندا وفنلندا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا، واعترفت باستقلال أوكرانيا. ونتيجة ذلك خرجت روسيا من الحرب.

الاستسلام الألماني ونهاية الحرب:

في منتصف عام 1918 شهدت بداية نهاية الحرب العالمية الأولى، ففي يوم 18 جويليه 1918 أخذت دول الحلفاء بشن هجمات كبيرة من اجل إنهاء الحرب، والتي عرفت باسم (معركة المارن الثانية). وأخذت الجبهات الألمانية بالانهيار تدريجيا والهزائم تتوالى عليهم وحلفائها، وإزاء هذه الهزائم طلبت القيادة العسكرية الألمانية من حكومتها السعي الى عقد الصلح، فأرسلت الحكومة الألمانية مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ولسن بطلب الصلح في 3 أكتوبر 1918.

وقبل نهاية شهر أكتوبر 1918 وقعت الدولة العثمانية الهدنة، وفي نفس الوقت كانت القوات النمساوية قد انسحبت أمام القوات الايطالية بعد هزيمتها المنكرة في معركة فيتوريو فينييتو. وفي مطلع شهر نوفمبر اخترقت القوات البريطاني كل الخطوط الألمانية، ووصلت إلى شمال فرنسا، ووصل الأمريكيون إلى الحدود في سيدان، في حين كانت القوات الاحتياطية الفرنسية تهدد اللورين. وفي 11 نوفمبر عقدت الهدنة التي أنهت الحرب.

المحاضرة الثالثة

مؤتمر الصلح في باريس

كانت الحرب العالمية الأولى وبالا على دول المتحاربة نتيجة الخسائر المادية والبشرية التي أسفرت عنها. وبعد إعلان ألمانيا الموافقة على وقف إطلاق النار في 11 نوفمبر 1918 سارعت الدول المنتصرة إلى عقد مؤتمر دولي يضع أسس السلام العالمي. وتم اختيار فرنسا مكانا له اعترافا بالدور الكبير الذي قامت به في سنوات الحرب، لاسيما ما لحق بها من أضرار جسيمة على أيدي القوات الألمانية في بداية الحرب. وشارك في المؤتمر مندوبون من 27 دولة ، ولم يحضر الاتحاد السوفيتي المؤتمر نتيجة الثورة البلشفية وانسحاب الروس من الحرب، كما لم يتم استدعاء مندوبون من الدول المنهزمة في الحرب بل كان عليها توقيع الوثائق الخاصة بالسلام بعد إعدادها، لان السلام فرض فرضا ولم يكن نتيجة مفاوضات. برزت في المؤتمر كل من: بريطانيا(دافيد لويد جورج) وفرنسا(جورج كليمنصو) والولايات المتحدة الأمريكية(وودرو ولسن)، ولعبت هذه الدول دورا أساسياً في صياغة مقررات مؤتمر السلام، وعرفت باسم (الثلاث الكبار)، في حين لم يكن دور المندوب الياباني بال كبير نظرا لكون المؤتمر ركز في اغلب وقته على القضايا التي تخص الدول الأوروبية، وذلك على اعتبار أنها الدول الأكثر فعالية في سنوات الحرب. وسرعان ما انسحب ممثل إيطاليا من المؤتمر احتجاجا على تجاهل الثلاث الكبار بعض المطالب الإيطالية. ومن خلال سياق الأحداث والمجريات التي سادت جلسات المؤتمر إن مسألة تنظيم السلم العالمي سيكون بيد الدول المنتصرة.

افتتح المؤتمر في يوم 18 جانفي 1919 في قصر فرساي احد ضواحي العاصمة باريس، وحضره سبعون مندوبا من دول العالم، وكان عدد الدول

المنتصرة (32) دولة. كان الهدف من المؤتمر هو وضع الخطط الرامية لإصلاح عالم حطمته الحرب، وذلك بوضع خارطة جديدة للعالم والقضاء على الاضطرابات الإقليمية، التي كانت احد الأسباب الأساسية لاندلاع الحرب، فضلا عن مواجهة التهديد البلشفي والرغبة في فرض التعويضات على الدول المنهزمة.

ومن خلال التصريحات المعلنة التي أدلى بها قادة الدول (الكبار الثلاث) هو تحقيق السلام العالمي وتجنب العالم ويلات الحرب التي كلفت الملايين من البشر ومليارات الدولارات. ولكن الخفي وراء هذه التصريحات هو رغبة الدول الكبرى في تحقيق مصالحها الإستراتيجية؛ إذ أصر كليمنصو على نزع الضفة اليسرى من نهر الراين من ألمانيا، كما رغب في ضم إقليم السار للأراضي الفرنسية. وفي حين نجد إن بريطانيا كانت لا تريد أن تضغط على ألمانيا حتى لا تلقي نفسها بأحضان البلاشفة، ومن هنا أرادت منع فرنسا من التماذي في دعواها من أنها عمق استراتيجي في داخل الأراضي الألمانية. وعليه، كانت وجهة نظر لويد جورج هو تقليص النفوذ الألماني. وبالمقابل لم تكن الرغبة البريطانية تأخذ بعدها المثالي هذا، من دون رغبتها في منع الفرنسيين من الانفراد بزعامة أوروبا، فضلا عن رغبتها في التصدي للمبادئ الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس الأمريكي ولسن، ولاسيما مسألة تقرير المصير، لكونها تمتلك من المستعمرات الكثير، وفي حال تطبيق ذلك سوف يؤدي إلى انهيار الإمبراطورية البريطانية.

ولقد امتد تاريخ انعقاد مؤتمر الصلح على مدار عام تقريبا، انطلاقا من 18 جانفي 1919 وانتهاء في 21 جانفي 1920، ولكن جلسات المؤتمر لم تكن متواصلة، وإنما كانت تتوقف بين الحين والآخر. وخلال هذه السنة شهدت استقبلت العاصمة الفرنسية باريس العديد من الوفود التي مثلت شعوبا عانت

الكثير من تسلط الانظمة السياسية ، وهو الامر الذي نتج عنه مبدا حق تقرير المصير، حيث نص مبدا ولسن الثاني عشر على : " يحق للمناطق التركية في السلطنة العثمانية الحالية أن تحافظ على سيادتها وامنها، اما الشعوب الاخرى الخاضعة للسيطرة التركية تامين حماية كاملة للحياة وامكانية كبيرة لكي تتطور بشكل مستقل". بيد ان تلك الحقوق لم تتحقق إجرائيتها.

وشهد المؤتمر تشكيل(52) لجنة فنية كل حسب اختصاصه، والتي عقدت 1646 جلسة لإعداد التقارير النهائية، بمساعدة العديد من الخبراء، حول مواضيع تتراوح بين أسرى الحرب، الكابلات تحت البحر، الطيران الدولي، والمسؤولية عن الحرب. ومن بين الانجازات التي حققتها هذه اللجان بنود معاهدة فرساي مع ألمانيا، والذي كانت تضم (15) فصلا و(440) بنود، وكذلك بقية المعاهدات الأخرى التي وقعت عليها الدول المهزومة الأخرى. وجاءت نهاية مؤتمر السلام في 21 جانفي 1920 مع انعقاد الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للعصبة الأمم.

معاهدة فرساي

من أهم المعاهدات التي وقعت ضمان أعمال مؤتمر السلام في باريس، لأنها كانت تخص الصلح مع ألمانيا، الدولة الأبرز في صفوف الدول المنهزمة في الحرب العالمية الثانية. وقعت المعاهدة في يوم 28 جوان 1919. وكان الوفد الألماني قد اعترض على بنود المعاهدة ورفض التوقيع عليها، وسبب الاعتراض من الجانب الألماني يرجع إلى أنها لم تلتزم بشروط الاستسلام التي وقعت عليها ألمانيا، فضلا عن استحالت تنفيذ العديد من بنودها. ولكن الخيارات التي كانت أمام الألمان لم تكن كثيرة، ولأنها إن لم توقع عليها فإنها قد تواجه عواقب وخيمة، وبالفعل وقع الوفد الألماني على معاهدة الصلح في

قاعة المرايا في قصر فرساي، ومن هنا جاء تسميتها باسم (معاهدة فرساي). بلغ عدد صفحات المعاهدة (230) صفحة، ويمكن تلخيصها في الأقسام التالية:

1. القسم الأول: تضمن ميثاق تأسيس عصبة الأمم، وقد أدرج هذا الميثاق في جميع المعاهدات الأخرى التي وقعت مع الدول المنهزمة. وذلك بناء على إلحاح الرئيس الأمريكي ولسن بخصوص أن يكون ميثاق عصبة الأمم جزءاً لا يتجزأ من تسويات الصلح.
2. القسم الثاني: موضوع الحدود الألمانية، إذ نصت المعاهدة على إعادة منطقتي الألزاس واللورين الى فرنسا، كما حصلت فرنسا على مناجم الفحم في منطقة السار، التي تقرر أن تعهد إدارتها لمدة (15) سنة إلى لجنة خاصة بإشراف عصبة الأمم، وهو بمثابة تعويض عن الأضرار التي إلحاقها الجيش الألماني بالمناجم الفرنسية. حصول بلجيكا على ثلاث مدن مهمة، وهي: ايوين، مالدي ومورسين. كما تقرر إجراء استفتاء في القسم الشمالي من إقليم (شلزوفيك) لتقرير مصير الأغلبية الدانماركية. تنازل ألمانيا عن الجزء الأكبر من أراضيها الشرقية في مناطق: بوزن، بروسيا الغربية لصالح بولندا، وإجراء استفتاء في إقليم سيليزيا العليا. واعتبار دانرك منطقة حرة داخل الاتحاد الكمركي البولندي، كما تقرر إجراء استفتاء في منطقة بروسيا الشرقية لتقرير مصيرها في الانضمام للدولة البولندية أو البقاء ضمن الأراضي الألمانية. كما أجبرت ألمانيا على التخلي عن جميع مستعمراتها وتدار من قبل عصبة الأمم.
3. القسم الثالث: مسؤولية الحرب والتسليح: حملت المعاهدة ألمانيا مسؤولية إعلان الحرب كما ورد في المادة (231). وفيما يخص التسليح فقد سمح لألمانيا الاحتفاظ بجيش لايتجاوز (100000)

جندي، وبتسليح خفيف ومتوسط، تحديد الأسطول الألماني بست سفن حربية فقط. عدم السماح لألمانيا بامتلاك الغواصات أو طائرات حربية. احتلال قوات الحلفاء منطقة الراين لمدة (15) سنة أو أكثر حسبما تقتضي الضرورة. فتح قناة كييل للسفن الحربية والتجارية لجميع الدول، كما تم تدويل جميع الأنهار الألماني. إلزام ألمانيا بدفع التعويضات عن الخسائر التي تكبدها المدنيين في سنوات الحرب. إلزام ألمانيا بتسليم جميع سفنها التجارية التي تزيد حمولتها على (1600) طن. تتحمل ألمانيا تكاليف ونفقات جيوش الحلفاء المتواجدة في الأراضي الألمانية.

4. القسم الرابع: الضمانات: من بين الأمور التي ركزت عليها المعاهدة مسألة ضمان أمن الدول المجاورة لألمانيا وذلك عن طريق إضعاف القدرات العسكرية الألمانية في مقدمتها تحديد عدد وطبيعة القوات الألمانية، كما اشرنا من قبل، فضلا عن وقف الصناعات العسكرية الألمانية. وكانت فرنسا، وهي من أكثر الدول الأوروبية ضررا من الحرب العالمية الأولى، أكثر إصراراً على ضرورة ضمان أمنها، حيث تقرر أن تحتل القوات الفرنسية الجانب الغربي من نهر الراين لمدة (15) سنة ، فضلا عن إيجاد منطقة منزوعة السلاح في شرق الراين. وإلى جانب هذه الضمانات العسكرية حصلت فرنسا على ضمانات سياسية بتوقيعها مع كل من: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في 28 جوان 1919 وألحقنا ضمن بنود معاهدة فرساي، تعهدت بموجهما الدولتان على تقديم المساعدة اللازمة في حال تعرضها لأي اعتداء ألماني، أو في حال قيام ألمانيا بتسليح منطقة الراين مستقبلا.

ولقد واجهت معاهدة فرساي بعض الصعوبات في تنفيذها، ولاسيما في مسألة تحديد مبالغ التعويضات التي فرضها الحلفاء على ألمانيا. وشكلت مسألة التعويضات ضغطا على الحكومة الألمانية على اعتبار إن دول الحلفاء المنتصرة هي التي كانت تحدد قيمة ومواعيد التعويضات، لا سيما وان الحلفاء ألزموا ألمانيا على دفع مبلغ قدرة (5000000) بلايين دولار في الحساب الخاص بالتعويضات بانتظار تحديد قيمة التعويضات المطلوبة. وهذا ما كان يشير احتجاج الألمان على اعتبار إن ذلك لا ينسجم مع مفاهيم بناء نظام دولي جديد يقوم على أساس التعاون والسلام.

معاهدة سان جرمان:

وهي المعاهدة التي وقعت بين النمسا من جهة ودول الحلفاء في 10 سبتمبر 1919، والتي اعترفت بموجبا النمسا بمسئوليتها في قيام الحرب العالمية الأولى، وإلزامها بدفع التعويضات، وتحديد عدد قواتها بما لا يزيد على (300000) جندي، ومنعها من الاتحاد مع ألمانيا، كما تنازلت النمسا عن مساحات واسعة من أراضيها، حيث تنازلت عن التيرول وتريستا ودالماشيا لاطاليا، وعن بوكوفينا لصالح رومانيا، وتنازلت عن البوسنة والهرسك وساحل إقليم دالماشيا لصالح يوغسلافيا، في حين تنازلت عن بوهيميا ومورافيا وقسم من النمسا الجنوبية (سيليزيا) لصالح حكومة جيكوسلوفاكيا، والتنازل عن غاليسيا وتشن إلى بولندا. ونتيجة هذه التنازلات تقلصت مساحة الإمبراطورية النمساوية إلى ربع مساحتها تقريبا، وعن ما يزيد عن خمس عدد سكانها.

وقعت معاهدة سيفر مع الدولة العثمانية في 10 اوت 1920، ولم توقع الدولة العثمانية على هذه المعاهدة إلا بعد أن هددتها الدول المنتصرة بإخراجها من أوروبا كلها في حال رفضها التوقيع. ومن ابرز بنود المعاهدة تنازلها عن الولايات العربية على أن يتم إدارتها من جانب عصبة الأمم. كما تقرر وضع المضائق العثمانية(البسفور والدردينيل) تحت الإدارة الدولية، التنازل عن جزر الدوديكانز لصالح ايطاليا، ومنح إقليم ازمير الحكم الذاتي، وان تصبح أرمينيا دولة مستقلة، التنازل عن معظم أراضي إقليم تراقيا لليونان، وغيرها من التنازلات التي جعلت الدولة العثمانية بمساحة اصغر بكثير مما كانت عليه من قبل.

وهناك عدد آخر من المعاهدات التي وقعت عليها الدول المنهزمة في الحرب، وهي: معاهدة تريانو في 25 نوفمبر 1919 مع هنغاريا؛ معاهدة نويلي مع بلغاريا في 27 نوفمبر 1919، وبموجبهما تحملتا الدولتان تعويضات كبيرة وتنازلات عن أراضيها.

خلاصة القول، ارادت الدول المنتصرة من خلال مؤتمر السلام والمعاهدات التي وقعتها الدول المنهزمة ان توطد توازنا جديدا في أوروبا تحديدا، والعالم عموما، ومن هذا المنطلق استطاعت الدول المنتصرة من إجبار المانيا وحلفائها على توقيع على معاهدات لايمكن وصفها الا بالمذلة، فعلى سبيل المثال كانت معاهدة فرساي بمثابة المنبه الذي كان يذكر الألمان بالرغبة من اجل النار، لان احتلال الأراضي الألمانية والتعويضات الكبيرة جعلت روح القومية تتهيج في نفوس الالمان وهو ما ركز عليه ادولف هتلر حينما عمل على تنفيذ مشروعه في بناء المانيا الكبرى واندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939.

مبادئ الرئيس الأمريكي وودرو ولسن الأربعة عشر:

هي عبارة عن (14) مبدأ قدمت من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وودرو ولسن للكونغرس الأمريكي في 8 جانفي 1918، ركز فيها على مبادئ التعاون والسلم وإعادة بناء أوروبا من جديد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. وهي:

1. تقوم العلاقات الدولية على ميثاق سلام عامة، وتكون المعاهدات الدولية علنية وغير سرية.
2. تأمين حرية الملاحة في البحار خارج المياه الإقليمية في السلم والحرب، إلا ما ينص عليه الاتفاق الدولي خلافا لذلك.
3. إلغاء الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان وإيجاد مساواة بين الدول المتعاونة في المحافظة على السلام.
4. تخفيض التسليح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي.
5. وضع إدارة عادلة للمستعمرات تنفذ ما يحقق مصالح سكانها.
6. الجلاء عن الأراضي الروسية كلها والتعاون مع أي حكومة روسية يختارها الشعب.
7. الجلاء عن أراضي بلجيكا وتعميرها.
8. الجلاء عن فرنسا ورد الألزاس واللورين وتعمير ما خرب منها بسبب الحرب.
9. إعادة النظر في حدود إيطاليا بحيث تضم جميع الجنس الإيطالي.
10. منح القوميات الخاضعة للإمبراطورية النمساوية حق تقرير مصيرها.

11. الجلاء عن صربيا ورومانيا والجبل الأسود، وإعطاء صربيا منفذاً إلى البحر وإقامة علاقات جديدة بين دول البلقان كافة مبنية على أسس قومية وتاريخية، وضمان حريتها السياسية والاقتصادية.
12. ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمان دولي.
13. بعث الدول البولندية بحيث تضم جميع العنصر البولندي، وإعطائها منفذاً إلى البحر، وضمان استقلالها السياسي والاقتصادي دولياً.
14. إنشاء عصبة الأمم.

المحاضرة الرابعة

منظمة عصبة الأمم

يعتبر وزير الخارجية البريطاني إدوارد غراي أول من طرح فكرة إنشاء منظمة دولية تتكفل بالمحافظة على السلام العالمي، وسرعان ما تبناها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، والذي عمل على ان تتضمن معاهدة الصلح بندا يدعو لإنشاء تلك المنظمة الدولية، وبالفعل تضمنت معاهدة الصلح التي وقعتها ألمانيا والدول المنتصرة في 28 جوان 1919 بندا يدعو إلى ذلك، وكان البند الأول منها يدعو لتأسيسها. والذي نص على: "إنشاء منظمة عامة للأمم ذات موثيق توفر ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي واحترام وحدة تراب الأمم الكبيرة والصغيرة على حد سواء".

عقدت عصبة الأمم أول اجتماعاتها في 10 جانفي 1920، وبالرغم من تأييد الرئيس ويلسون لفكرة عصبة الأمم إلا أن الكونغرس الأمريكي ذا الأغلبية الجمهورية رفضت التصديق على ميثاق العصبة والانضمام لها في 19 مارس 1920. فقد رأى الكونغرس في النظام التأسيسي للعصبة محاولة من الدول الأوروبية الاستعمارية الكبرى للاستئثار بغنائم الحرب العالمية الأولى.

ويظهر أن الدول المنتصرة كانت ترغب أن تكون سياسة عصبة الأمم ملائمة لمصالحها الخاصة، فأصرّ الفرنسيون على أن تكون المنظمة شوكة في عيون الألمان الذين كانوا ينظرون إليهم نظرة عدائية، فطالبوا بتأسيس قوة مستقلة تابعة للمنظمة لأنهم كانوا يعلمون أن قوات المشاة والخيالة الفرنسية حينها كانت من الأفضل في العالم، وأن تأسيس هذه القوة سيجعلها أداة بيدهم باسم كل الدول الكبرى المنتصرة. على العكس منهم كان الإنكليز، فإنهم لم

يعطوا أهمية لتأسيس منظمة بهذا الحجم، وإنما أرادوها هيئة خاصة لممثلي الدول الكبرى وتكون مهمتها المحافظة على الوضع الدولي الجديد. ولأنهم حصلوا على كل ما يرغبون به عن طريق الحرب فقد كانوا راضين (بخصتهم) ولم يقبلوا التدخل في شؤونهم وشؤون البلدان التي استعمروها، والتي كانت تقدر مساحتها حينها بـ (35 مليون كم²) وعدد سكان مستعمراتها يبلغ (450 مليون نسمة). أما الأمريكيون فقد كان لهم رأي آخر في تأسيس المنظمة وبرنامجها، فقد رغبت واشنطن بتأسيس منظمة عالمية واسعة تشارك فيها كل الدول لكي تكون مركز المباحثات لأمر الدول حتى أنها كانت ضد عدم انتماء ألمانيا التي خسرت الحرب لأنه وعن طريقها أرادوا الحد من غرور الإنكليز والفرنسيين والأدهى من ذلك فان ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية حينها كانوا من المتحمسين بحق تقرير المصير للشعوب وأرادوا أن تتخذ عصبة الأمم من ذلك كأحد شعاراتها الرئيسة، كما كانوا مع التجارة الحرة لأقصى الحدود. ونتيجة تضار رغبات الجميع في تأسيس (عصبة الأمم) قد امتزجت ببعضها مما أدى إلى أن تكون المنظمة ضعيفة منذ اليوم الأول لولادتها.

واتخذت منظمة عصبة الأمم من مدينة جنيف في سويسرا مقرا لها، على الرغم من إنها شكلت في باريس، وأصبحت الإنكليزية والفرنسية لغتي التخاطب والحوار لها. وأعضاء العصبة كانوا صنفين الدول المؤسسة والدول المنتخبة. والأعضاء المؤسسون هم دول التحالف الذين وقعوا في باريس على قرار تأسيس المنظمة (عصبة الأمم)، وكذلك الدول التي كانت محايدة أيام الحرب والتي وقعت على منهاجها خلال شهرين، وكان عدد الدول المؤسسة 44 دولة منها دولة (31) دولة من التحالف و(13) دولة محايدة مثل: سويسرا والسويد والنرويج والدانمارك وإسبانيا وإيران والأرجنتين، ثم انضمت دول أخرى تدريجيا الواحدة تلو الأخرى من المنتخبين مثل ألمانيا سنة 1926 و العراق في

سنة 1932 والاتحاد السوفيتي سنة 1934 ومصر سنة 1937. وعشية اندلاع الحرب العالمية الثانية بلغ عدد أعضاء عصبة الأمم 58 دولة .

أما عن أهداف عصبة الأمم، فإنه استنادا إلى برنامج العصبة ولكي لا يتعرض العالم إلى كارثة كالتى حدثت في الحرب العالمية الأولى فإن المحافظة على السلام هي إحدى الفقرات الرئيسية لمنهاج العصبة والتي تنصّ على أن للعصبة حق اللجوء إلى أية نشاطات أو فعاليات لأجل المحافظة على السلام بين الشعوب: "يجب المحافظة على السلام بشكل فعال ومؤثر من التهديد والحرب". وهناك فقرة أخرى في المنهاج حول أسباب تأسيس عصبة الأمم وهي " دفع التعاون بين الشعوب إلى الأمام وتأمين الأمن والسلام" ، وضرورة تقليل القوة العسكرية للدول هي فقرة أخرى من منهاج عصبة الأمم. واستنادا إلى منهاج العصبة كان يجب حل المسائل الدولية عن طريق التحكيم أو عن طريق المجلس. وفي حالة عدم توصل المجلس إلى نتيجة مرضية تجوز للأعضاء التعامل مع المسألة وفق تصوراتها. ونصّ منهاج العصبة على عقوبة الحصار الاقتصادي واستعمال القوة لمعاقبة الدول المتجاوزة أو المتهمه ويحق للمجلس أن يقرر حجم مشاركة أعضاء العصبة في القوة التي تنفذ قراراتها وواجباتها. ولكن وفي عام 1931 ولأجل مجابهة المتجاوزين وفي قرار خاص تقرر أن تكون العقوبة الاقتصادية "السلاح الرئيس للعصبة".

فيما يخص مؤسسات عصبة الأمم فهي تتكون من المؤسسات التالية، الهيئة العامة: التي تضم جميع الدول الأعضاء وتجتمع في شهر سبتمبر سنويا، ولكل وفد صوت واحد. وتجتمع الهيئة العامة أيضاً بناء على طلب أكثرية الأعضاء عند الضرورة. جميع القرارات المهمة للمؤسسات الأخرى التابعة

للعصبة كانت تطرح أمام الهيئة العامة، وكانت لها قراراتها النهائية في قبول الأعضاء، وانتخاب السكرتير العام للعصبة من صلاحياتها الرئيسية.

مجلس العصبة: وعلى الرغم من أنّ المجلس وحسب التدرج هو المؤسسة الثانية لعصبة الأمم . ولكن أعمالها كانت أكثر وأهم من غيرها، وفي الحقيقة فإن المجلس كان القوة المحركة للعصبة. في البداية اتجهت النية لان يكون المجلس من تسع أعضاء. خمسة منها دائمة العضوية وأربعة غير دائمة. والأعضاء الدائمين هم ممثلو الدول الكبرى المنتصرة في الحرب: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا واليابان. أمّا الأعضاء الأربعة الآخرون فيتم انتخابهم بالتناوب. ولم يطبق ذلك القرار بل طرأت عليه بعض التغييرات، وذلك لعدة أسباب. إذ لم تنتم الولايات المتحدة الأمريكية إلى العصبة ولذا فإن مكانها في المجلس واللجان العامة بقي شاغرا. وبعد سنوات من تأسيسها أصبح عدد أعضاء مجلس العصبة 15 عضوا، 9 منهم أعضاء غير دائمين و6 منهم أعضاء دائمين وهم: فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وإيطاليا وألمانيا واليابان.

الأمانة العامة: هي هيئة إدارية يترأسها أمين عام، ينتخبه المجلس شريطة موافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة، ويساعده عدد من النواب ومساعدون وكتاب و مترجمون وكلهم يعتبرون موظفين دوليين مسؤولين مباشرة أمام الأمين العام .

اللجان الفنية: وهي لجان تتشكل من فنيين متخصصين في مختلف المجالات لتقديم المشورة الفنية.

هيئة العمل الدولية: تتألف من ممثلين عن كل دولة من الجهات الرسمية بالإضافة إلى ممثلين للعمال وأصحاب المؤسسات الصناعية، وذلك لبحث

وسائل تحسين أحوال العمال فيما يتعلق بقوانين العمل، وساعات العمل والأجور وغيرها من الأمور التي تخص العمال.

محكمة العدل الدولية: وكانت مهمتها فض المنازعات حسب القانون الدولي وينتخب مجلس العصبة قضاتها، وكان مقرها مدينة لاهاي.

أخذت عصبة الأمم على عاتقها منذ إنشائها ضمان حالة السلم ومنع قيام الحرب والأزمات وتسوية المنازعات بالطرق السلمية حيث كانت الآمال معلقة على عصبة الأمم في أن تكون أداة فعالة وصمام أمان لضمان السلم والأمن الدوليين وتوثيق أوامر التعاون الدولي. وبتصفح صك العصبة تبرز وظائفها الهامة في ضمان السلم وتنظيم التعاون ومنع الحروب. ساهمت العصبة في مجالات التعاون الاقتصادي والفني فشجعت الأبحاث الاقتصادية وسعت إلى تعريف النظم الجمركية والمعرفية وتوحيد مصطلحاتها وقوانينها وقدمت قروضاً مالية لإنقاذ بعض الدول كالنمسا قدمت لها 26 مليون جنية لإنقاذ عملها من الانهيار واهتمت بأمور اللاجئين البلغار واليونانيين علي أثر تنفيذ التعديلات الحدودية الناجمة عن الحرب. وفي المجال الصحي قطعت أشواطاً وحققت تعاوناً مهماً بين الدول للقضاء علي الأمراض والأوبئة والالتفات نحو تحسين حالة الصحة العامة في العديد من الدول أما المسائل الاجتماعية والإنسانية فحاربت الفقر والبؤس وتضامنت مع العمال في إصدار التشريعات العمالية التي تضمن حقوقهم العادلة وتصدت لظاهرة الاتجار بالرقيق والنساء والأطفال، وساهمت في ضمان حقوق الإنسان وحرياته وأنشأت لجاناً للتعاون الفكري والعلمي والثقافي لبث روح السلام والمحبة بين الشعوب وساعدت الدول علي تبنى وسائل لتعليم الناشئة مبادئ التعاون الدولي، وناشدت الدول لتغيير الكتب المدرسية والمناهج من الكراهية والأحقاد، وإعادة تدوينها على قاعدة التسامح

والدعوة للتعاون الدولي. كما شجعت علي تدوين قواعد القانون الدولي العام ونادت بان تكون أساسا للتفاعل الدولي وشكلت العديد من اللجان لهذا الغرض. أما الاختصاصات الإدارية فكان للعصبة مهام منها الإشراف على نظام الانتدابات الدولية وحماية الأقليات.

اما عن نواقص عصبة الأمم، فقد لاحظنا عند انعقاد مؤتمر الصلح في فرساي فإن كل جهة كانت تحاول أن تجعل من عصبة الأمم أداة طيعة بيدها. لم يرق هذا الأمر للولايات المتحدة الأمريكية ولذا قررت عدم مشاركتها في عضويتها. وبهذا القرار حدثت الثغرة الأولى في أساسها لأن الولايات المتحدة كانت حينها أكبر قوة اقتصادية وإحدى القوى السياسية العالمية المؤثرة. وفي البداية لم يُسمح لألمانيا والدول الخاسرة في الحرب الانتماء إلى العصبة، وكذلك حُرّم الاتحاد السوفيتي من هذا الحق. والأدهى من ذلك، وفي كثير من الأحيان كان المجلس والهيئة العامة يبحثان في كيفية القضاء على الاتحاد السوفيتي خاصة. وكانا غير متفقين في الكثير من اجتماعاتهما. والدول الصغيرة والتابعة كانت تعاني الكثير من الصعاب للحصول على عضوية العصبة وذلك بسبب الهيمنة الفرنسية والبريطانية، إذ لم تتمكن العراق الحصول على عضوية المنظمة إلا بعد 12 سنة ومصر بعد 17 سنة من المحاولات. وبدون تردد سمحتا في اليوم الأول من أيلول عام 1928 بقبول عضوية ألمانيا وكذلك إمكانية اعتبارها دولة دائمة العضوية في المجلس لكونها دولة كبرى.

في الحقيقة لم تكن الدول الكبرى حريصة على عصبة الأمم لأنها كانت تعرف بأنه لا يمكن أن تصبح العصبة مؤسسة عالمية مؤثرة وفعالة. وفي 27 آذار عام 1933 انسحبت اليابان من عضوية العصبة بسبب المعاتبة الهادئة التي وجهتها العصبة إليها بسبب الهجوم العسكري الياباني على شمال الصين. لم

تكد تنتهي تلك السنة حتى انسحبت ألمانيا بتاريخ 14 أكتوبر 1933 من العصبة بعد استلام هتلر الحكم . وانسحابها جاء بسبب عدم إلغاء الحصبة التي قررتها معاهدة (فرساي) والتي تتعلق بالأمور العسكرية الألمانية. والأكثر من ذلك فإن السياسة والرغبات هتلر لم تكن تلائم عضوية ألمانيا في مؤسسة مثل عصبة الأمم.

بعد انسحاب ألمانيا واليابان من عضوية العصبة تعقدت الأوضاع السياسية العالمية. وفي 15 سبتمبر 1934 طلبت 30 دولة معا انضمام الاتحاد السوفيتي إلى العصبة. وبعد ثلاثة أيام أعلنت موسكو رضاها ومن يومها أصبحت إحدى الدول دائمة العضوية للمجلس. ولكن مع بداية اندلاع الحرب العالمية الثانية واندلاع الحرب بين فنلندا والاتحاد السوفيتي (1939 - 1940) أبعدت مرة أخرى من العصبة.

وهكذا نرى بان البذرة التي زرعت في باريس لعصبة الأمم والأرضية التي نبتت فيها لم تكن ملائمة لكي تأمل الخير منها. هذه الحقيقة مع اللعبة السياسية الدائمة للدول الكبرى هي السبب في فشل عصبة الأمم. يكفي أن نذكر انه لم تكد تمضي 21 سنة على انتهاء الحرب العالمية الأولى ومع وجود عصبة الأمم اندلعت حرب أخرى اشد وأوسع من الأولى. تلك الحرب التي كان من المفروض أن لا تسمح بنشوبها بأي شكل.

وتجدر الإشارة إلى أن العصبة كانت موفقة في حل النزاعات الثانوية العالمية في عشرينيات القرن العشرين ولكنها وقفت عاجزة عن إيقاف كوارث ثلاثينيات القرن أو الحرب العالمية الثانية مما استدعى تفكيك المؤسسة من تلقاء نفسها في 18 أبريل 1946 والاستعاضة عنها بمنظمة الأمم المتحدة. فهي، منذ أن بدأت أعمالها سنة 1920 وحتى زوالها عام 1946 وخلال ربع

قرن طُرحت أمامها القضايا والمشاكل الدولية ولكنها لم تتمكن من وضع الحلول المناسبة لها، خاصة المسائل التالية: الحرب اليابانية الصينية؛ احتلال إيطاليا على الحبشة؛ تدخل ألمانيا وإيطاليا في الشؤون الإسبانية.

أما عن أسباب فشل عصبة الأمم، فبالرغم من المحاولات والاجتهادات التي ميزت حقبة العصبة هناك حقيقة يجتمع عليها البعض أن عصبة الأمم فشلت في الميدان السياسي وخيبت الآمال البشرية لنشر الأمن والأمان ولكن لا بد لنا أن نلقي الضوء على أسباب وتدابير هذا الفشل والإخفاق مما أدى إلى تصادم دولي حمل مسمى الحرب العالمية الثانية، ومن أهم أسباب الفشل، نذكر:

1. عدم انضمام بعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ورفضت التصديق على ميثاق العصبة أو الانضمام لها بالرغم من أنها صاحبة الفكرة.
2. غلب على العصبة الطابع الأوروبي فكان أن استحوذت الدول الأوروبية فقد رأت الولايات المتحدة في النظام التأسيس للعصبة محاولة من الدول الأوروبية الاستعمارية الكبرى للاستئثار بغنائم الحرب العالمية الأولى، وكانت أقرب إلى جمعية أوروبية تعمل لخير ومصالح أوروبا وتعالج وتهتم بالمسائل الأوروبية دون غيرها.
3. عدم التوفيق بين المبادئ الفلسفية والأخلاقية السامية التي قامت عليها وبين الواقع فغابت العدالة في العديد من القضايا كحماية الأقليات العرقية والدينية وكان نظام الانتداب يستغل لمصلحة الدول المنتدبة وحق تقرير المصير ورد الاعتداء عن الدول الضعيفة والتضحية بمصلحة الضعيف.
4. لم تستطيع عصبة الأمم أن تشكل نظاما للأمن يفوق وحدة الدول الكبرى قوة، وأخفقت العصبة في اتخاذ أي إجراء فعال ضد هجوم اليابان على الصين في منشوريا في 1935. وأمكن التصويت على فرض عقوبات

اقتصادية على ايطاليا التي كانت تغزو جيوشها أثيوبيا، ولكن فشل التصويت على ذلك عزز من حالة ضعف المنظمة. كما إن ضعف العصبة في رد الاعتداء وانتهاك ميثاق العصبة وعدم منع إيطاليا وألمانيا من التدخل في الحرب الاسبانية الأهلية (1936 – 1939) هذا شجع ألمانيا النازية على ضم الأقاليم المجاورة لها واشتعال الحرب العالمية الثانية.
5. اعتمادها على التصويت بالإجماع بدلا من إتباع رأي الأغلبية.

أوضاع أوروبا بين الحربين وتأثيرها على العلاقات الدولية

أحدثت الحرب العالمية الأولى تداعيات عدة، كان من أبرزها تغيير الخارطة الأوروبية بعمومها، والدول الكبرى بخصوصها، بالإضافة إلى ذلك فقد أبرزت الحرب متغيرات أهمها التالي:

1. انهيار النظام القيصري في روسيا عقب نجاح الثورة البلشفية، والتي وضعت روسيا على طريق تبني الشيوعية فكرا ومنهجيا في بناء الدولة، ومن ثم العمل على التبشير به في مختلف أرجاء الأرض.
2. بروز بنيتو موسوليني وقيادته الحزب الفاشي، حتى تمكن من القبض على صولجان الحكم في أكتوبر 1922.
3. المحاولات الألمانية في استعادة مكانتها الدولية وتجاوز خيبة وهزيمة الحرب.

أوضاع ألمانيا الداخلية (1918-1933) والموقف الأوروبي منها

يعد انشغال الدول الأوروبية المنتصرة بالحرب العالمية الأولى (1914-1918)، لاسيما بريطانيا وفرنسا، بتطورات الأوضاع الداخلية في ألمانيا التي أفرزتها الحرب واحد من ثوابت السياسة الأوروبية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين. فقد استشعرت هذه الدول بخطورة ما كان يحدث من تطورات سياسية في ألمانيا، ووجدت فيها انعكاسا سلبيا على توازنات القوة في القارة الأوروبية، واحتمالات تهديد السلم الأوروبي والعالمي من جديد. إذ على اثر انهيار القوات الألمانية في جبهات القتال أمام قوات التحالف وتلقيها الهزيمة تلو

الهزيمة، لم تجد الحكومة الألمانية من حل إلا الموافقة على شروط الاستسلام في 11 نوفمبر 1918، لتنتهي بذلك حرباً استمرت أربع سنوات تعرض خلالها ألمانيا، لا سيما في أيامها الأخيرة، لخسائر عسكرية واقتصادية انعكست بالسلبية على الوضع السياسي الداخلي. فقد شهدت أهم المدن الألمانية مثل: العاصمة برلين وميونخ اضطرابات واسعة. ومما زاد من حالة الفوضى والاضطراب الداخلي هو تنازل الإمبراطور وليم الثاني (1859-1941) عن العرش قبل يومين من إعلان الاستسلام الألماني.

وأعتقد بعض الزعماء الألمان المعتدلين أن الفرصة قد حانت لإدخال النظم الديمقراطية إلى ألمانيا ووضع دستور للبلاد يخلصها من الدكتاتورية البروسية التي لا تؤمن ألا بالحرب وسيلة لإنشاء إمبراطورية ألمانية، لذا سعى ثلاثة من زعماء حزب الأغلبية الاشتراكي الديمقراطي، وهم: فردريك أيرت (1871-1925)، فيليب شايدمان (1865-1935) وغوستاف نوسكي (1868-1920) لتنفيذ هذه الفكرة. لذلك تشكلت حكومة مؤقتة برئاسة أيرت لحين إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية الوطنية التي تم انتخابها في السادس من فيفري 1919، والتي ضمت مختلف الأحزاب السياسية لتضع دستوراً لألمانيا، وقد اجتمعت في مدينة فايمار (مدينة تقع شمال ألمانيا) بسبب حدوث اضطرابات في برلين، وبدأت العمل بإعداد دستور لألمانيا، والذي أقر الحكم الجمهوري وجرى انتخاب أير أول رئيس للجمهورية الجديدة التي عرفت باسم "جمهورية فايمار".

وفي 31 جويلية 1919 أقرت الجمعية الوطنية دستور جديد لألمانيا سمي دستور فايمار الذي أعلن في 11 أوت 1919. وقد وضع المجلس الوطني واحداً من أكثر الدساتير الديمقراطية نضجاً، إلا أن ألمانيا بقيت حكومة

فيدرالية ذات سلطة مقسمة بين الحكومة المركزية في برلين والحكومات الإقليمية. وأحتاج هذا الدستور إلى ظروف داخلية وخارجية ليؤدي عمله في بلد ليست له تجربة في الديمقراطية، إلا أنه لسوء تلك الظروف لم تحظ جمهورية فايمار، وليدة الهزيمة بهذا الدعم. ففي شهر جانفي 1919 واجهت الحكومة المؤقتة تمرد شيوعي في برلين عرف بتمرد السبارتي بقيادة روزا لوكسمبورغ، إلا أنه سرعان ماسحق هذا التمرد على يد قوات غير نظامية يمينية وأخرى نظامية يقودها ضباط من الجيش الألماني المنحل.

وعلى الرغم من ذلك كله، لم تستطع الجمهورية الحصول على تأييد الشعب الألماني إذ ارتكبت سلسلة من الأخطاء كان في مقدمتها: توقيع معاهدة فرساي التي عَدها الألمان وصمة عار في جبين الجمهورية، وبعد إن تمكنت الجمهورية من القضاء على جميع المحاولات الشيوعية، قام مسؤول إقليمي يدعى ولفغان كاب (1858-1922) في عام 1920، وبالتعاون مع فون لتفيتز (1859 - 1946) آمر مجموعة القيادة الأولى في الجيش الألماني، بانقلاب في برلين، إلا أنه سرعان ما أدت اضطرابات عامة قام بها عمال برلين إلى إخفاقه .

على العموم، كانت الفترة الواقعة بين (1922-1929) تسمى بعهد الأزمات السياسية بين الدول الأوربية الكبرى بشأن القضية الألمانية من جهة والموقف الفرنسي من جهة أخرى. وعلى العموم فإن هذه الأزمات تراوحت بين سياستين متناقضتين، الأولى: سياسة الحزم والتطبيق الدقيق لمعاهدة الصلح وممثلو هذه السياسة رئيس الجمهورية الفرنسية الكسندر ميلران (1859-1943) ورئيس الوزراء الفرنسي رايمون بوانكاريه (1860-1934)، والثانية:

سياسة اللين وممثلها وزير الخارجية الفرنسي أرسيد بريان (1862-1932) الذي تبنى سياسة التقارب الفرنسية- الألمانية.

وهكذا تمخض عن هاتين السياستين مفاوضات فرنسية - بريطانية بشأن تقريب وجهات النظر، إذ أن الموقف الفرنسي كان يختلف كثيراً عن الموقف البريطاني وذلك لان الخسائر التي تعرضت إليها فرنسا كانت أكثر من الخسائر التي تعرضت لها بريطانيا، كما أن فرنسا كانت تفتقر إلى الأمن الاستراتيجي. وكان الموقف البريطاني ميالا إلى التوازن وعدم الاعتماد على سياسة القوة في القضايا الأوروبية، وكان من نتائج تلك المفاوضات عقد مؤتمر "كان" في جانفي 1922 الذي ناقش مسألة التعويضات وضمان الحدود، وتمخض عنه مؤتمر اقتصادي عقد في مدينة جنوا الايطالية خلال الفترة 10 افريل - 19 ماي 1922، وضم تسعة وعشرين بلداً إلا أن هذا المؤتمر أخفق بسبب غياب الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تكن تريد التعامل مع الاتحاد السوفيتي؛ والخلاف الفرنسي - البريطاني بشأن مشروع الضمانات والتقارب السوفيتي- الألماني. وعلى الرغم من أخفاق هذين المؤتمرين في تحقيق نتائج ايجابية، إلا أنهما حققا نتيجة مهمة تمثلت بالتقارب السوفيتي- الألماني، إذ التقى الجانبان في مدينة رابالو الواقعة بالقرب من جنوا ووقعا معاهدة تنازل الاتحاد السوفيتي عن حقه بالتعويضات مقابل تنازل ألمانيا عن المطالبة بممتلكاتها وديونها لروسيا، واهم جانب في هذه المعاهدة هو الجانب العسكري الذي أجاز لألمانيا فرصة التسلح وكسر القيود المفروضة بموجب معاهدة فرساي، وهذا ما رفضته بريطانيا وفرنسا في بيان أعلنتا فيه بأن لهما الحق في عُد بنود رابالو غير مقبولة.

نتيجة لهذا الوضع المتأزم، أكدت جمهورية فايمار أنه لم يعد في وسعها دفع التعويضات، لذا قامت القوات الفرنسية - البلجيكية بأحتلال حوض الروهر

الألماني على الفور، وذلك في عام 1923. وعلى الرغم من حدوث إضراب عام تمكنت الحكومة الفرنسية مواجهته، إلا أن هذا الاحتلال لم يدم طويلاً إذ أعلن المستشار الألماني غوستاف ستريزمان (1923-1924) إنهاء المقاومة السلبية واستئناف دفع التعويضات. وبذلك يكون هذا الاحتلال هو التحول الوحيد في سجل التهذئة. وقد حاول أدولف هتلر (1889-1945) استغلال هذه الأزمات للاستيلاء على السلطة في بافاريا، لذا أعلن في 8 - 11 نوفمبر 1923 عن الثورة الوطنية في اجتماع عقد في قاعة البيرة عند ضواحي ميونخ، إلا أن الشرطة تمكنت من هزيمة النازيين الذين يقودهم هتلر، وتمت محاكمته وعوقب بالسجن لمدة خمس سنوات، إلا أنه أطلق سراحه بعد تسعة أشهر من العقوبة .

واستمراراً في تقريب وجهات النظر بين ألمانيا وفرنسا بشأن تسوية مؤقتة لمشكلة التعويضات، حدث خلال عامي (1924 - 1925) أمران، الأول: بروتوكول جنيف الذي قدمه رئيس الوزراء البريطاني رامزي ماكدونالد إلى عصبة الأمم الذي دعا فيه إلى إغراء الفرنسيين بالدخول في مفاوضات عن طريق إعطائهم وعد بضمان حدودهم، وكان هدف ماكدونالد من هذا البروتوكول حث الفرنسيين على التنازل عن الكثير وعلى الألمان أن يطلبوا القليل. وبموجبه تعهدت الدول الكبرى أن تعاقب أي دولة تتعدى على أعضاء عصبة الأمم بالمقاطعة الاقتصادية أولاً وإذا لم تجد نفعاً تعاقب بإعلان الحرب على الدولة المعتدية. ومشروع داووز، نسبة إلى مقدم المشروع الأمريكي شارل داو (1865-1951) وعضوية ممثلين عن كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا، وكان هذا المشروع محاولة أمريكية لاستخدام ألمانيا ضد الإتحاد السوفيتي عن طريق القروض الأمريكية وبعث الحياة في الصناعة الثقيلة الألمانية وطاقاتها الحربية.

وقع هذا المشروع في 16 افريل 1924 وتقرر فيه ما يمكن أن تدفعه ألمانيا خلال أربعة أعوام والمبلغ هو 250 مليون دولار سنوياً لمدة أربعة أعوام ثم يصبح 625 مليون دولار بعد عام 1928، إلا أنه لم يتم تحديد المقدار الإجمالي للتعويضات. ومن الجدير بالإشارة إن ألمانيا دفعت القسط الأول من خلال القرض الأمريكي. والأمر الثاني : الذي تميزت به التهدئة هو توقيع معاهدات لوكارنو نسبة إلى مدينة تقع جنوب سويسرا" في 16 أكتوبر 1925 التي اشترطت ضماناً بريطانياً وإيطالياً لدوام حرمة أو سلامة الحدود الألمانية مع بلجيكا وفرنسا، فضلاً عن منطقة الراين المنزوعة السلاح ، وضماناً فرنسياً بتعهد ألمانيا بأنها لن تحاول تغيير حدودها الشرقية إلا بالوسائل السلمية والدبلوماسية، فضلاً عن اتفاقيات التحكيم الأربعة بين ألمانيا من جهة وكل من بلجيكا وفرنسا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا من جهة أخرى . وهي تنص على إنشاء لجان دائمة للتدقيق في الخلافات التي تنشأ بين الدول المتعاقدة، ونصت المادة (16) من هذه الاتفاقيات الأربعة على تحويل المنازعات في حالات معينة إلى التحكيم الدولي.

وأسهمت اتفاقيات لوكارنو في التهدئة العامة في أوروبا، وأبرز نتائج هذه السياسات هو دخول ألمانيا في عصبة الأمم في 2 سبتمبر 1926 ، ومنذ اليوم الأول لدخولها نشطت الدبلوماسية الألمانية باتجاه تحقيق هدفها في ما يتعلق بسحب القوات المتحالفة من الراين، إذ إن وجودها لم يعد له ما يسوغه. فجاء الرد الفرنسي على لسان وزير خارجيتها بريان " بأن الحكومة الفرنسية لن توافق على إجلاء قواتها من الأراضي الألمانية قبل إن تؤمن حصتها من التعويضات". أجابت الحكومة الألمانية بأنها تعلن موافقتها على وضع مشروع جديد للتعويضات يحل محل مشروع داوز، لذا عقد مؤتمر في لاهاي في اوت 1929 تمخض عنه اتفاقان الأول : في 30 اوت 1929 ، والمتعلق بإجلاء

القوات الفرنسية من الراين في موعد أقصاه جوان 1930 والثاني: اتفاق 31 أوت 1929، والمتضمن مشروع جديد عرف بخطة يانغ نسبة إلى رئيس اللجنة الأمريكية أون دي يانغ، وتظل بموجبه التعويضات حتى عام 1988 كما تم إلغاء لجنة التعويضات ليحل محلها " بنك التسويات الدولية وهو هيئة مالية دون أي سلطة سياسية"، وبموجب هذه الخطة فأن مبلغ التعويضات كان سيصل إلى 112 ألف مليون مارك خلال 58 عام فيما لو دفع، وبذلك كان على فرنسا أن تتنازل عن قسم من حصتها في التعويضات التي بلغت حوالي 17 % من قيمة التعويضات التي بقيت لها. من خلال ما تقدم يمكن القول بأن التساهل الذي أبدته الحكومة الفرنسية حيال المطالب الألمانية هدفت منه إلى تحقيق بعض المكاسب السياسية الخاصة ومحاولة لجر ألمانيا إلى المعسكر الليبرالي ، وتغيير العقلية الألمانية المتحاملة على فرنسا من جهة، والمحافظة على وحدة الموقف لدى الدول الحليفة من جهة أخرى.

وعلى العموم فإن هذه التهدة للتوتر الدولي كانت تعزى إلى حد كبير إلى اللقاءات المتكررة بين ستريزمان، وزير خارجية ألمانيا، وبريان وزير خارجية فرنسا وأوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا (1924-1929). ويمكن تلخيص مواقف دبلوماسية الدول الأوربية الكبرى، ولاسيما المواقف البريطانية والفرنسية والايطالية، على النحو الآتي خلال المدة (1919-1929): كان موقف بريطانيا، سواء أكانت الحكومة الائتلافية أو حكومة المحافظين أو حكومتي العمال الأولى والثانية يعمل على أساس هدف واحد هو خلق توازن أوربي وعدم هيمنة دولة واحدة على شؤون القارة الأوربية، وهذا ما كان يسعى إليه الرأي العام البريطاني، كما إن بريطانيا رغبت في تعزيز وإنهاض الاقتصاد الألماني لأنه سيؤدي بالتالي إلى تعزيز الاقتصاد الأوربي، إذ أن الحكومة البريطانية كانت مقتنعة في أن انهيار الاقتصاد الألماني سيؤدي بطبيعة الحال إلى التأثير على

مرافق الاقتصاد البريطاني، لذا سعت " إلى تقديم وعد إلى الحكومة الفرنسية بتقديم المساعدة في حال تعرضها للهجوم من قبل ألمانيا، وبالذفاع عن ألمانيا بنفس الطريقة إذا هاجمتها فرنسا".

وأما موقف الحكومة الفرنسية خلال تلك المدة فقد تراوح بين ثلاثة مواقف رئيسة، الموقف الأول الذي أظهرت فيه أول محاولة للتوفيق مع الحكومة الألمانية، والموقف الثاني تمثل في محاولة فرض بنود فرساي بالقوة على ألمانيا، وكان هذا موقف الكتلة الوطنية بزعمارة بوانكاريه، و تمثل الموقف الثالث في العودة إلى سياسة التوفيق، وكان هذا موقف اليسار بزعمارة ادوار هريو (1872-1957)، لذا سعت الحكومة الفرنسية إلى تقوية موقفها من خلال توقيعها عدداً من المعاهدات مع دول التفاهم الصغير أو الوفاق الودي الصغير، وكانت تسعى من وراء ذلك إلى جعل هذه المعاهدات جداراً أو حاجزاً بوجه ألمانيا، إلا أن الشيء المهم هنا هو أن بوانكاريه الذي عاد إلى رئاسة الوزراء في جويلية 1926 قد تراجع عن مواقفه وبدأ باتخاذ مواقف متساهلة مع ألمانيا، والسبب في ذلك يعود إلى بعض العوامل التي تتعلق بسياسة فرنسا الداخلية ، إذ واجهت صعوبات مالية تمثلت بتدهور قيمة الفرنك، كما أن هذا التساهل سيساعد فرنسا في الحصول على قروض دولية ولاسيما من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتحدد موقف الحكومة بانها لم تخسى عودة العدوان الألماني لأنها كانت منفصلة عن الأراضي الألمانية بالنمسا وسويسرا ، كما أنها كانت غير راضية عن شروط معاهدة فرساي، فضلاً عن انشغالها بقضايا الادرياتيك والدانوب. وزاد التفاهم الفرنسي - اليوغسلافي عام 1927 من شقة الخلاف بين فرنسا وايطاليا، لذا فأن هذا الموقف لم يكن واضحاً خلال هذه المدة.

وطراً انتعاش على الحياة الاقتصادية الألمانية بفضل السياسة التي أتبعها ستريزمان، فضلاً عن القرض الذي تدفق على ألمانيا بعد مشروع داوز، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم عام 1929 تركت آثارها العميقة على ألمانيا ولاسيما بعد أن اشتدت حاجة الأمريكيين إلى تلك الأموال، مما أثر على الدوائر المالية في ألمانيا.

واستمراراً في سياسة التساهل مع ألمانيا، عقد مؤتمر دولي في باريس ضم كل من المستشار الألماني برونغ هنريتش، ورئيس وزراء فرنسا بيير لافال، وممثلين عن بريطانيا وبلجيكا وإيطاليا والولايات المتحدة، لدراسة الوسائل الكفيلة بمساعدة ألمانيا على أساس إن المدفوعات التي يجب على الأخيرة أن تدفعها تهدد أاستقرارها المالي . ثم دعت الحكومة الفرنسية إلى عقد مؤتمر دولي في لوزان خلال المدة " 16 جوان - 9 جويليه 1932"، تقرر بموجبه أن تدفع ألمانيا مبلغ أربع مليارات ونصف ، إلى جانب مدفوعات عينية أخرى على أن تصبح بعد ذلك متحررة من التعويضات. وفي هذه الأثناء برز دور الحزب النازي، من خلال حملة دعائية شديدة ضد إجراءات الحكومة ، تمكن بواسطتها من استمالة العاطلين عن العمل الذين بلغ عددهم آنذاك نحو ستة ملايين عاطل.

وحاول فرا نز فون بابن (أفريل - نوفمبر 1932)، مستشار الرايخ، ضم هتلر إلى الحكومة بوصفه نائبا للمستشار، إلا إن هتلر رفض ذلك بهدف الحصول على منصب أعلى. ولم يستطع فون بابن الحصول على سند داخل الرايخشتاغ أو بين صفوف الجماهير، إلى جانب عجزه في معالجة الوضع الاقتصادي في ألمانيا، لذا قام بحل الرايخشتاغ وإجراء انتخابات جديدة أدت إلى انخفاض عدد مقاعد النازيين إلى 196 مقعداً، ومع هذا كله لم تحصل

حكومته على دعم الرايخشتاغ، فواصل حكمه بموجب الإجراءات الطارئة وفقاً للمادة (48) من الدستور التي تنص على الاعتماد على الجيش وحل الرايخشتاغ، إلا إن بول فون هندنبيرغ (1925 - 1934) رئيس الجمهورية، رفض ذلك لأنه لا يريد حل البرلمان وإجراء انتخابات ثالثة في غضون ست أشهر لأن هذا يعد نقص في النظام فأضطر فون بابن إلى تقديم استقالته في 27 نوفمبر 1932.

وأدى رئيس أركان الجيش الألماني فون كيرت شلايخر (نوفمبر - جانفي 1933) أثراً كبيراً في هذه الاستقالة، وفي محاولة لتجاوز هذا المأزق حاول إقناع الرئيس هندنبيرغ بعرض المستشارية على هتلر، إلا أن الرئيس استدعاه وعهد إليه بتشكيل الحكومة، وقد أسهم عجزه عن التوفيق بين الأحزاب المتصارعة وتوفير فرص عمل للعاطلين ودور بابن في تخريب العلاقة بين شلايخر والرئيس، في تقديم استقالته في الثامن والعشرين من جانفي 1933. وفي 30 جانفي 1933 عرض الرئيس هندنبيرغ المستشارية على هتلر بشرطين الأول تعيين بابن نائباً للمستشار، والثاني تأمين أكثرية نيابية في الرايخشتاغ.

وعلى الرغم من هذه الأحداث التي واكبت مجيء هتلر إلى الحكم، واجه صعوبات أشد قوة من تلك التي رافقت مجيئه، لذا حاول حل هذه الصعوبات واحدة تلو الأخرى للحيلولة دون حدوث ثورة معاكسة بتسوية العلاقة بين الجيش النظامي وقوات العاصفة، وتمكن من تجاوز ذلك عن طريق تصفية عدد من قادة قوات العاصفة في "ليلة السكاكين الطويلة وإيجاد عمل لنحو ستة ملايين عاطل، وكان لسياسته الاقتصادية الأثر الفاعل في إيجاد فرص عمل من خلال تخليص ألمانيا من وصايا الرأسمالية الدولية لذا أكد " أن النظام الدولي مستنداً إلى الذهب وفي وسع الدول التي تحتكره أن تفرض أرائها على

الدول التي تفتقر إليه، ومن الممكن الحصول على هذه النتيجة بأستنزاف مصادر التبادل وأجبار الدول الأخرى بهذا الشكل على قبول قروض أجنبية بفائدة". وعلى أية حال فعند الساعة التاسعة من صباح 2 اوت 1934 توفي الرئيس هندنبيرغ أثر تدهور حالته الصحية، فأعلن مجلس الوزراء أن يتم الجمع بين مركز الرئيس والمستشار، فتولى هتلر سلطات رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة وألغي لقب رئيس الجمهورية وتقرر أن يُعرف هتلر باسم الفوهرر "أي الزعيم" ومستشار الرايخ. وكان لكل هذه التطورات في ألمانيا، ونجاح هتلر في تجاوز الكثير من العقبات أثراً بارزاً في التأثير على الدبلوماسية الأوربية في هذه المرحلة التاريخية وظهور ما يسمى بدبلوماسية التهذئة.

المحاضرة السابعة

الأزمة الاقتصادية العالمية

وانعكاساتها الدولية

تمهيد

شهد العالم الرأسمالي عدة أزمات اقتصادية تكاد تكون دورية وملازمة للنظام الرأسمالي وتحدث بسبب العلاقات الإنتاجية ذات الطبيعة المتناقضة. وقد تحولت الأزمات الاقتصادية إلى إحدى الخصائص الملازمة للمجتمعات الرأسمالية والناجمة عن عوامل وقوانين محددته ذات مردودات متشابهة في مفهومها العام، كما إن التنافس الشديد في الحصول على الأرباح والذي يطغى أحياناً على التخطيط الاقتصادي وبرمجته، يؤدي إلى تحويل النقد إلى بضاعة فيختفي النقد وتتكدس البضائع فنتج من خلال ذلك فيما بعد الأزمة الاقتصادية. أي أن إنتاج السلع بدون الأخذ بنظر الاعتبار الحاجة الواقعية للاستهلاك لدى الغالبية العظمى من السكان هو وراء حدوث الأزمات الاقتصادية.

بؤادر الأزمة الاقتصادية:

الأزمة التي بدأت خريف عام 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أقوى دولة رأسمالية وزعيمته، ثم شملت العالم الرأسمالي كله، والتي كانت أعمق وأقسى من جميع الأزمات الاقتصادية التي عرفها تاريخ الرأسمالية. وسبب اختلافها عن الأزمات السابقة في دوافعها ونتائجها وفي إطارها العام . ويمكن إجمال سبب ذلك بمايلي:

1. إنتقال بؤرة الازمة من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ويعود سبب ذلك إلى الازدهار الكبير الذي شهده اقتصادها أبان الحرب العالمية الأولى (1914-1918) ثم انتقلت آثارها إلى أوروبا أولاً ومن ثم إلى أنحاء العالم الأخرى فيما بعد.

2. توقف الصناعات الأوروبية نتيجة الحرب، استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفرصة واستطاعت ان تحرز تقدماً سريعاً في جميع الأسواق العالمية، والأوروبية منها بشكل خاص، حيث وجدت المنتجات الأمريكية رواجاً كبيراً وطلباً متصاعداً عليها. وساهم ذلك في ارتفاع الطاقة الإنتاجية للولايات المتحدة خلال سنوات قليلة بمقدار 70%. ولكن تلك الأسواق أغلقت تقريباً في وجه المنتجات الأمريكية منذ عام 1925 بعد ان تمكنت الدول الأوروبية من استعادة قدرتها الإنتاجية التي كانت عليها قبل الحرب، مما أدى إلى انخفاض نسبة الصادرات الأمريكية فصار الاقتصاد الأمريكي يعاني من آثار الانكماش الاقتصادي. وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية معالجة هذا الوضع عن طريق توسع الائتمان، فوضعت المصارف الأمريكية إعمادات ضخمة تحت تصرف المنتجين والمستهلكين الأمريكيين، وبفضل ذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إزاحة آثار الانكماش بشكل مؤقت.

3. ضخ الولايات المتحدة لرؤوس أموال ضخمة تجاه الدول الأوروبية لمساعدتها في عملية الإصلاح الاقتصادي شريطة ان تشتري من الولايات المتحدة المواد والسلع الأولية التي تحتاجها. والذي أدى فيما بعد إلى ارتفاع مؤشر سوق الأسهم بما لم يكن يتناسب مع واقع النشاط الاقتصادي.

4. التوسع الكبير في القروض القصيرة الأمد زاد من الإقبال على شراء الأسهم مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في سوق الأوراق المالية. ونتيجة الرخاء الاقتصادي الذي تمتع به الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1922-1928 ازداد معدل نمو الائتمان وتيسرت شروطه (انخفاض أسعار الفائدة) بسبب تحسن الادخارات، فقد ارتفع إجمالي القروض المصرفية من (2.5) مليار دولار عام 1926 إلى (7) مليار دولار عام 1928. وساهم ذلك في ارتفاع قيم أسهم سوق الأوراق المالية في (وول ستريت) في نيويورك، إذ شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في غضون السنوات الأربع على التوالي ما بين 1925-1929 من (270) مليون دولار إلى (6750) مليون دولار. ومن أجل المحافظة على الازدهار الاقتصادي واستمراره وضعت إستراتيجيات المستثمرين الأمريكيين بخصوص زيادة حجم الاستثمارات الخارجية ولاسيما في البلدان المختلفة وتقديم المساعدات لها.

أسباب الأزمة :

عملت الحكومة الأمريكية على إتباع سياسة حماية استثمارات مواطنيها، وتعزيز ذلك بحملة إعلامية لتبرير التغلغل الاقتصادي الأمريكي في العالم، ونجم عن ذلك تبعية اقتصادية لدول العالم بالاقتصاد الأمريكي. وعلى الرغم من ذلك كانت التفسيرات المالية لازمة هو ان العالم كان يشكو من شحة الذهب نتيجة انخفاض إنتاجه خلال العشرينات، فيما أدت الحرب العالمية الأولى إلى تركيز نسبة كبيرة منه في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب ضخامة حجم الإنتاج الأمريكي وتحقيق فائض كبير في ميزان المدفوعات. وهكذا تضاعف سعر شراء الأراضي والعقارات وتعد تلك المرحلة سنوات مضاربة حادة. مما أدى إلى زيادة كمية النقود في التداول فساهم ذلك في نهاية الحقبة إلى التوسع الكبير في

النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ظلت متمسكة بقواعد نظام الذهب، في حين الدول الأخرى أوقفت حرية تحويل عملاتها إلى العملات الأخرى ونتج عن ذلك تجميع ذهب العالم لدى البنوك الأمريكية، فأخذت المنتجات الأمريكية خلال تلك المرحلة بالتفوق على مثيلاتها من الدول الأوربية مما أدى إلى زيادة الطلب عليها. وقد نتج عن ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الأمريكي وأصبحت من أوائل الدول المصدرة التي تعتمد في تصريف إنتاجها على الأسواق الخارجية بدرجة كبيرة وحدث تقدم اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية لما يحتويه الاقتصاد الأمريكي من فرص للاستثمارات، إلا أنه في عام 1925 بدأ الذهب يخرج من الولايات المتحدة متجهاً إلى الدول الأخرى، حيث أسعار الفائدة المرتفعة، مما انعكس سلباً على الاقتصاد الأمريكي.

وفي سنة 1927 أصبح الاقتصاد الأمريكي مهدداً بالانكماش، وإن كان طفيفاً. ونود أن نشير إلى أنه خلال الفترة (التي أعقبت الحرب العالمية الأولى) انتقلت الرأسمالية من مرحلة الحرية الاقتصادية التامة إلى مرحلة تدخل الدولة وذلك بعد أن اتسعت الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن ظهور وحدات اقتصادية عامة بالأسلوب الحر المباشر. وبما إن التناقض الأساسي للرأسمالية لا يستطيع البقاء دون أن يتفاقم باستمرار، فتصعيد أعلى ربح ممكن، أي الانتفاع برأس المال ليس ممكناً إلا بدفع الإنتاج إلى مستويات أعلى.

وتتجلى الأزمة أحر الأمر في الصعوبات التي يلاقيها الانتفاع برأس المال، أي في عدم قابلية بيع قسم من السلع المنتجة، لأن سرعة بناء الاقتصاديات الأوربية وأيضاً دخول الدول النامية مجال التصنيع أدى إلى انخفاض الطلب الخارجي على الإنتاج الأمريكي لذا فإن السلع التي بحجوم كبيرة تصبح غير قابلة للبيع بحيث تملأ المستودعات، يتبع ذلك تصنيف الإنتاج يكون مصحوباً

بتصريحات كبيرة بانخفاض الأجور والقدرة الشرائية وظواهر أخرى. لذا حاولت تصريفه حتى ولو كان ذلك عن طريق تخفيض أسعار البيع ولا بد من ان يصطدم توسع الإنتاج بالحدود الضيقة التي تحكم الاستهلاك لدى الجماهير الشعبية. إذ ان توسع الإنتاج يؤدي إلى تصريف السلع بزيادة مؤقتة، فكلما ازداد الإنتاج توسعا ازدادت الحاجة إلى الآلات ومواد البناء والمواد الخام والوقود ورأينا كيف صعد النشاط الاقتصادي في المدة التي اعقبت الحرب العالمية الأولى إلى قمة الرخاء والوفرة. وانتعاش الاقتصاد الأمريكي وزيادة الطلب على منتجاتها سواء من دول أوروبا او من جانب الدول النامية التي كانت أصلا من ضمن عملاء الدول الأوروبية وزيادة الطلب على رؤوس الأموال الأمريكية سواء في صورة قروض او استثمارات أجنبية او إعانات بسبب تعطش الدول الأوروبية لمصادر التمويل اللازمة لإعادة تنمية اقتصادياتها. وبدأ العالم يتمتع بحقبة رواج واضحة وزاد الاستثمار العالمي وأصبح يفوق مستويات ما قبل الحرب، وقد انعكست كل هذه التطورات على أسعار الأوراق المالية في البورصات العالمية. غير ان كثرة الاعتماد الفائضة عن الحاجة لاجل قصير أدت إلى ارتفاع اسعار البورصة. وان المكاسب التي فازت بها البلاد كانت عظيمة وملموسة فقد ارتفعت قيمة الإنتاج القومي- وهو القياس المحبب لدى رجال الاقتصاد العصريين من (72000 مليون) دولار في سنة 1922 إلى (96000 مليون) دولار سنة 1928 وان الدخل القومي للفرد قفز بسرعة أكبر حيث ارتفع بنسبة (30%). ومع ذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي البلاد الوحيدة المنتعشة اقتصاديا فكانت تفيض بالاموال، مما دفع الكثير من الناس إلى المغامرة في الأسهم والسندات من اجل الحصول على الربح.

مع عودة المصانع الأوروبية إلى العمل بعد ان كانت متوقفة في أثناء الحرب العالمية الأولى، ولم يعد انتاجها يسد حاجة الدول الاوربية بل أصبحت

تنتج ما يكفي حاجات الأسواق العالمية وأسواق مستعمراتها تحديداً. وعقد المؤتمر الاقتصادي العالمي في جنيف عام 1927 الذي حضرته وفود من خمسين دولة وشاركت الولايات المتحدة الأمريكية. التي كانت تعاني من صعوبة تصريف منتجاتها الصناعية، لان توسع الإنتاج يحدث في ظروف يتقلص فيها الطلب القادر على الدفع تقلصا نسبيا بين الجماهير الشعبية والتجارة الخارجية. إذ ان التقلص في الطلب هو نتيجة حتمية لفعل قوانين الرأسمالية الاقتصادية المؤدية إلى تشديد الاستثمار وعندما يدير الإنتاج منتجون منعزلون عن بعضهم ويقودهم السباق إلى الربح في ظروف الرأسمالية. فتحدد الأسعار في مجموعة كبيرة من الصناعات المهمة والاحتفاظ بحد معين للربح.

بداية الانهيار الاقتصادي :

بدايات الانهيار بدأت حينما أغلقت الكثير من الأسواق العالمية بوجه المنتجات الأمريكية وانخفضت نسبة الصادرات الأمريكية إلى الخارج. وقد حاولت المصارف الأمريكية ان تنقذ الوضع الاقتصادي المتدهور عن طريق تقديم القروض إلى أصحاب المصانع من اجل الصمود في وجه الأزمة. ولكن امتناع كثير من المستهلكين عن الشراء أدى إلى حصول الأزمة لأنهم كانوا ينتظرون انخفاض أكثر في الأسعار، لكن الأمر انقلب إلى الضد حين اخذ الإنتاج الصناعي يتزايد بصورة مستمرة رغم عدم توافر الأسواق لتصريف هذه المنتجات. وهذا النشاط المتزايد ينعكس خطوة خطوة على البورصة فترتفع أسعار الأوراق المالية ويتهافت المدخرون على استثمار أموالهم في المضاربة وتتوسع البنوك في منح الائتمان لكي تستفيد هي الأخرى من فروق الأسعار. وحينما أخذت الأسعار في سوق الأوراق المالية في (وول ستريت) تسجل ارتفاعاً سريعاً ومستمرأً بفضل المضاربات حتى وصلت أرقاماً قياسياً. زادت المضاربة في البضائع عموماً حتى تلك التي لم تكن موجودة في قوائم سوق الأوراق المالية.

وقد ارتفعت القروض التي قدمت من سوق الأوراق المالية في وول ستريت من 3500 مليون دولار إلى 8500 مليون دولار. وكان جانب من هذه القروض تقدمه المصارف في حين منحت الجانب الأكبر منه الشركات العملاقة التي كانت تبحث في إيجاد منفذ لأموالها بالإضافة إلى الأموال التي قدمت من خارج البلاد.

وصلت أسعار الأسهم إلى قمته في 3 سبتمبر 1929، ولكن حدث خلال الأسابيع الستة اللاحقة بعض التقلبات في السوق التي أقلقت الخبراء، فقد وردت أخبار سيئة من الخارج منها إفلاس شركة تأمين ألمانية، وكذلك الانهيار الفاضح لمجموعة كلارنس هارتي. فنتج عن ذلك بعض الحذر من شراء الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية إذ عدت عوامل مساعدة لحدوث الانهيار في البورصة. وبعد ان قل الإقبال على شراء الأسهم انخفضت أسعارها تدريجيا واندفع أصحاب الأسهم إلى بيعها خوفا من حدوث مزيد من الانخفاض في أسعارها. ولكن الأسباب الحقيقية لهذا الانهيار يعود إلى الحجم الاستثنائي الكبير من السندات المالية غير المنظمة وإلى القرض السيئ التوجيه والزائد وكذلك وجود ضرائب على أرباح رؤوس الأموال ساعد على جعل مالكي البضائع العامة مترددين في تحويل أرباح كبيرة إلى نقد وبالنتيجة أدى ذلك إلى هبوط حاد وانهيار لم يسبق له مثيل في يوم (الخميس الأسود) 24 أكتوبر 1929. إذ عرض في السوق ثلاثة عشر مليون سهم وهكذا سيطر الذعر وقد كانت بعض الأسهم تفقد نصف قيمتها في يوم واحد. ليشهد بداية حدوث انهيار اقتصادي كان له أثر عنيف ومفاجئ على حياة معظم الشعب الأمريكي زعزع ثقتهم في اقتصاد بلادهم وليسجل بداية لأعنف وأقسى أزمة اقتصادية عالمية استمرت لما يقارب أربع أعوام.

وفي 29 أكتوبر 1929، حدث اسوأ ما يمكن توقعه، حينما تهاقت أصحاب الأسهم لبيعها، والتي بلغت ما يزيد على 16 مليون سهم. وقد تبع ذلك هلع مخيف عندما اخذ السماسرة في البورصات يطالبون زبائنهم بتسديد ما عليهم من ديون، فبادر هؤلاء إلى سحب مدخراتهم من المصارف مما أدى إلى انتقال الأزمة من البورصة إلى المصارف، واذا حدث تقصير في الدفع يضطرون إلى بيع ما لديهم من ضمانات وبأي سعر كان، وخلال عشرة أيام فقط هبطت أسعار الأسهم إلى خمس قيمتها، فانهارت كثير من الملكيات. لذلك لم يعد مجرد انهيار بورصة بل أصبحت تدريجيا أزمة اقتصادية شمولية وحادة رافقتها انخفاض الأسعار. وبلغ عدد المصارف الأمريكية التي أشهرت الإفلاس خلال الفترة 1929-1933 ما لا يقل عن (10) آلاف مصرف من أصل (25) ألف مصرف كانت تعمل بنشاط منقطع النظير عشية الأزمة، ولهذا الرقم مدلوله العميق لان البنوك والأعمال المصرفية تعد من ابرز أعمدة الحياة الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية. وانتشرت البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الأزمة الاقتصادية كانعكاس طبيعي لما خلفته الأزمة من آثار تفاقمت حداثها مع تفاقم تلك الأزمة فبعد ان كان عدد العاطلين رسميا في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1929 حوالي 113.557 عاطلا ارتفع عددهم ليصل في عام 1932 إلى أكثر من 12 مليون عاطل. ثم أصبح عددهم في نهاية عام 1933 إلى 17 مليون عاطل. وقد أثرت في فرص العمل فكان الملايين من الأمريكيين رجالا ونساء يقفون في خطوط طويلة للحصول على أعمال صغيرة معروضة وحينما تتوافر فرصة عمل لرجل كان عشرة رجال يتصارعون من اجلها حتى لو كانت أجورها منخفضة، وقد استغل بعض أصحاب المصانع فرصه عدم وجود عمل ففرضوا ساعات عمل طويلة ومضنية وشاقة وانتهكت حرمت القوانين الخاصة بالعمل والعمال. فالصناعة الأمريكية التي

كانت تستخدم عام 1929 (8.830.000) عامل لم تستخدم عام 1932 غير (5.441.000) عامل، كما تأثرت التجارة الخارجية الأمريكية تأثراً بالغاً وهبطت إلى مستوى لم يعهد من قبل. وانخفضت صادراتها بنسبة كبيرة فبعد ان كانت الصادرات الأمريكية لعام 1928 تقدر بخمسة مليارات وعشرين مليون دولار، انخفضت إلى مليار و(647) مليون دولار فقط في عام 1933. وانخفضت الاستيرادات الأمريكية المنظورة وغير المنظورة بنسبة 70% خلال سنوات الأزمة. وكان من الطبيعي ان يترك ذلك الانخفاض أثراً مباشراً على الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية فتأثير الأزمة الاقتصادية انخفض الدخل القومي من 88 مليار دولار في عام 1929 إلى 40 مليار دولار عام 1933.

وإزاء هذا الوضع سعت ادارة الرئيس هربرت هوفر إلى التخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية باتخاذ بعض الإجراءات لكنها كانت لا تتناسب مع هذه الكارثة. وفي 17 جوان أصدرت الادارة الأمريكية تعريفية زادت بموجبها الرسوم الكمركية على البضائع والمنتجات المستوردة بنسبة 53% وقد أدت تلك التعريفية إلى ارتفاع تكاليف المعيشة بسبب ارتفاع أسعار السلع المحلية المختلفة. وبعد مجيء فرانكلين روزفلت للحكم سنة 1933 شاع التفاؤل عموم الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة حينما اتخذ سياسة جديدة لإنعاش البلاد أطلق عليها سياسة العهد الجديد.

وهذا يعني ان الأزمة الاقتصادية التي حلت بالولايات المتحدة وتركت بصماتها في مجمل مناحي الحياة الأمريكية فكل الوعود التي تضمنها منهاج العمل لحكومة روزفلت كانت تصب في محاولة الخروج من الأزمة، ومن خلال ذلك نرى إن الأزمة كانت قد طرقت كل الأبواب وأصاب العصب المهم في هيكل الأوضاع العامة في المجتمع الأمريكي.

تأثيرها على الدول الصناعية :

تعد الأزمة من اعنف ما شهده العالم الرأسمالي في تاريخه الحديث والمعاصر نظرا لشدتها وقوتها وشموليتها وتشابك آثارها التي شملت مختلف انواع النشاط الاقتصادي من(صناعة وزراعة وتجارة ومالية)، ولم تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وانما انتقلت إلى بقية بلدان العالم الرأسمالي وذلك بفعل الترابط الاقتصادي والمالي الحاصل بين دول العالم الرأسمالي والدور المهم الذي أخذت تؤديه الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الأولى.

ولكونها تعتبر ثاني أكبر دولة رأسمالية في العالم فقد عانت ألمانيا من آثار الأزمة الاقتصادية، وكانت علاماتها واضحة وبارزة، اذ أشهرت 68 ألف مؤسسة رأسمالية ألمانية إفلاسها، وعندما هبط الطلب على السلع الألمانية انخفضت قيمة الصادرات الألمانية كما انخفضت الواردات، ولتوضيح أبعاد المأساة أكثر لا بد من الإشارة إلى إعداد العاطلين عن العمل في ألمانيا، فقد ارتفعت نسبة العاطلين في عام 1930 إلى ما يقارب 22% ثم تضاعفت هذه النسبة تماما لتصل في عام 1932 إلى 44% من مجموع الألمان القادرين على العمل، وفي عام 1933 بلغ العدد أكثر من ستة ملايين عاطل. وإلى جانب ذلك، كان عدم قدرة الالمان على حل مسألة التعويضات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية تأثيرها السلبي على الحياة الاقتصادية، وهو الامر الذي ادى الى تراكم الديون الألمانية حتى بلغت أربع عشر مليار مارك في ذروة سنوات الأزمة، والتي عرقلت سير نشاطها الاقتصادي. وإزاء هذه الحالة صدر في 14 جويلية 1931 مرسوم سمي (بالإجازة المصرفية) وبموجب هذا المرسوم أوقفت جميع المصارف الألمانية أبوابها، خشية الوقوع في الإفلاس نتيجة نزيف سحب

الأموال إلى خارج ألمانيا. ولم يسلم أي قطاع اقتصادي في ألمانيا من هذه الأزمة

اما بريطانيا فقد تدهورت قطاعاتها الاقتصادية عامة زراعة-صناعة- تجارة وذلك لانخفاض الطلب على صادراتها المختلفة لذلك انخفض الإنتاج الزراعي وتقلصت الأراضي الزراعية، وفي الجانب الصناعي أغلقت العديد من المصانع المنتجة أبوابها وكان السبب الجوهري لهبوط معدل الإنتاج الصناعي والذي أدى للانخفاض الحاد للطلب على الصادرات البريطانية فضلا عن القرارات التي اتخذتها بعض الأوساط الحاكمة البريطانية من خلال فرض قيود شديدة على المصدرين البريطانيين خلال فترة الأزمة الاقتصادية وتقلص استثماراتها في الخارج، وقد اضطرت بريطانيا إلى بيع الذهب والسندات الأجنبية لتسديد قيمة استيرادها، وتدهورت التجارة الخارجية البريطانية خلال سنوات الأزمة اذ انخفضت حصتها في التصدير العالمي في عام 1929 حينما بلغت حوالي 11% فقط بعد ان كانت حصتها قبل الأزمة 14% لذلك سجل الميزان التجاري البريطاني عجزا كبيرا طيلة سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية، وكذلك انتشر الذعر في المصارف البريطانية الأمر الذي أدى إلى هجرة الأموال البريطانية وهجرة الذهب وعندما رأت المصارف البريطانية خروج الذهب حاولت ان تقاومه برفع سعر الحسم، ولكن رغم هذا ظل سعر الجنيه آخذاً بالضعف، وكان للآزمة انعكاسات خطيرة على الأوضاع السياسية في بريطانيا، فقد عمت بريطانيا مظاهرات صاخبة وصلت قرب مجلس العموم البريطاني. واصدر البرلمان البريطاني في 20 سبتمبر 1931 قانونا بالتخلي عن قاعدة الذهب كغطاء للجنيه الإسترليني، نتيجة خروج كميات ضخمة من الذهب خارج بريطانيا جعل من الصعب المحافظة على قاعدة الذهب في العملة البريطانية. وقد تبعت بريطانيا في خروجها عن قاعدة الذهب حوالي 32 دولة في نهاية عام 1932. وأدى

سحب الغطاء الذهبي عن الجنيه الإسترليني في بريطانيا إلى ان تفقد عملتها وعملة البلدان المرتبطة بها قوتها. وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في بريطانيا عام 1932 (2.750.000) عاطل.

خلاصة القول، لا يمكن نكران ان جميع الطبقات والفئات الاجتماعية في الأقطار الرأسمالية والبلدان المرتبطة بها عانت كثيراً من آثار الأزمة ولكن دولاً أخرى بحكم عوامل موضوعية محددة اختلفت نسبة تأثرها بالأزمة. من حيث سرعة التأثير مثل النمسا التي كانت اول الدول التي تأثرت بالأزمة بعد الولايات المتحدة الأمريكية لضعفها الاقتصادي واعتمادها على رؤوس الأموال الأجنبية. فان ما يمكن وصفه بالمناعة الاقتصادية خفت إلى حد ما من عبء الأزمة على كبار الرأسماليين الذين تلقوا العون من حكومتهم لحل مشاكلهم. فقدمت لهم القروض وفرضت ضرائب كمركية ورفعت مشترياتها من المعدات الحربية

الحرب العالمية الثانية

1945 - 1939

واقع العلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الثانية

لقد غيرت الحرب العالمية الأولى، كما تطرقنا من قبل، الخارطة السياسية للعالم، إذ أصبحت الأوضاع كالتالي :

1. مجموعة دول الحلفاء المنتصرة: غير المتوازنة في نفوذها السياسي وحيويتها الاقتصادية، وهي كل من: بريطانيا، فرنسا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.
2. مجموعة الدول المنهزمة: وهي ألمانيا، النمسا، الدولة العثمانية(تركيا)، بلغاريا واليابان. وقد تحول بعضها من إمبراطوريات إلى دول صغرى تعاني من أزمات إقتصادية واجتماعية حادة.
3. مجموعة الدول الجديدة : وهي الدول التي قامت على أنقاض الإمبراطوريات المنهارة وتمثل في بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، يوغوسلافيا، المجر، جمهوريات البلطيق (إستونيا، ليتوانيا، لاتفيا)، وكانت تواجه مشاكل قومية واقتصادية.
4. مجموعة البلدان المستعمرة أو الضعيفة: والتي تتركز في آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهي الدول التي عمل الاستعمار على إستغلال ثرواتها وسلها استقلالها السياسي.

ولم يتوقف الحال عند هذا الحد فقط، وإنما نجد أن المحاولات التي بذلتها الدول الكبرى المنتصرة في الحرب بوضع نظام دولي ينظم العلاقات الدولية لم يكن بالمستوى الذي يضمن الأمن العالمي، واعني هنا منظمة عصبة الأمم. هذا الفشل الدبلوماسي أعطى لألمانيا الفرصة لكي تعمل من اجل استعادة هيبتها التي فقدتها بعد هزيمة الحرب العالمية الأولى، وعزز هذه الرغبة وصول ادولف هتلر إلى الحكم وعمله على تعزيز الروح النازية في نفوس الشعب الألماني.

كما لاحظنا من قبل، إن العلاقات الدولية بين الدول الكبرى عشية الحرب العالمية الثانية كانت مشحونة بالتوتر، وكانت هذه الظروف مساعدة لهتلر ولأطماعه التوسعية، هذه الأطماع التي لم تقف عند حد استرداد ما فقدته ألمانيا نتيجة الهزيمة في الحرب العالمية الأولى وتمزيق معاهدة فرساي، وإنما كانت تهدف إلى جعل ألمانيا سيدة العالم. لهذا بدأت خطوات هتلر تتوالى خطوة وراء خطوة، فقد إسترد منطقة السار عام 1933 وخرج من معاهدة التسليح التي نصت عليها معاهدة فرساي. ومضى في تسليح بلاده وفي عام 1938 احتل النمسا وضمها لألمانيا،

وفي أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، كثف هتلر تحركه السياسي والدبلوماسي من اجل فرض إرادته وبلاده على خصومه السياسيين من الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. بالمقابل الدول الكبرى لم تكن على استعداد للمواجهة مع هتلر، ووجدت من الضروري التوصل إلى تفاهات

دبلوماسية تنزع فتيل الحرب. كما وجد هتلر في ذلك الفرصة للحصول على ما يريد من مصالح إستراتيجية في أوروبا بلا حرب أيضاً. وجاءت فكرة عقد مؤتمر ميونيخ في يوم 30 سبتمبر 1938 وشاركت فيه كل من بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي، ايطاليا وألمانيا، وكانت من جملة المقررات التي اتخذها المؤتمر هو إعادة منطقة السوديت لألمانيا من اجل إسكاتها ووقف حالة الاستنزات التي تقوم بها، بالمقابل تعهد هتلر ان لا تكون لألمانيا أي مطالب أخرى، وان السوديت هي آخر ما يطمع به.

ولكن، الأحداث أثبتت العكس حينما قام هتلر بضم مقاطعتي بوهيميا ومرايا التابعتين للتشيك. وفي 22 مارس 1939 طالبت ألمانيا بمنطقة ميمل من ليتوانيا، وقامت بالاستيلاء عليها بالفعل وعمل على بتحسينها. وفي الوقت استولت ايطاليا على جمهورية البانيا في 7 افريل 1939.

ثم اتجه بعد ذلك إلى بولندا وحتى يضمن هتلر حياد الاتحاد السوفياتي الذي له حدود مشتركة مع بولندا، واستطاع هتلر أن يستغل فرصة عزل الاتحاد السوفياتي عن أوروبا الغربية وخاصة ماحدث في مؤتمر ميونيخ. وبدأ اتصالات سرية مع الاتحاد السوفياتي ترتب عنها توقيع ميثاق بينهما في 21 أوت 1939 حمل اسم(ميثاق عدم الاعتداء) الذي فاجأ العالم به والتي لم تكن في الحقيقة سوى هدنة مؤقتة للطرفين تضمنت ما يلي :

1. تعهد الطرفين بعدم اعتداء أحدهما على الآخر لمدة عشر سنوات. وذلك من خلال عدم مساعدة دولة ثالثة في اعلانها الحرب على احدهما، او عدم الاشتراك بتحالف دولي ضد الطرف الاخر.
2. عدم معارضة ألمانيا للسياسة التوسعية السوفياتية في دول البلطيق.
3. تقسيم بولندا بين الدولتين وتحديد مناطق نفوذ كل منهما.

اما عن الدوافع التي حركت الدولتين للتقارب من بعضهما، فبالنسبة لألمانيا، فإنها أرادت من خلال الميثاق تحقيق مايلي:

- تأمين الجبهة الشرقية للتفرغ للجبهة الغربية. وذلك عبر حشد القوات الألمانية في هذه الجبهة لإحتلال هولندا، بلجيكا ولوكسبورغ ثم فرنسا في أسرع وقت ممكن.
- لإضعاف وتفريق خصومه فرنسا وبريطانيا من جهة والإتحاد السوفياتي من جهة ثانية.

أما فيما يخص الإتحاد السوفياتي، فإنه أراد تحقيق مايلي :

- كسب الوقت للاستعداد للحرب.
- كرد فعل على إقصائه من مؤتمر ميونيخ 1938 من جانب كل من بريطانيا وفرنسا.

وقد أعطى هذا الميثاق الفرصة لهتلر للتحرك ضد بولندا، فحدد أول سبتمبر للهجوم عليها، فكان هذا الحدث السبب المباشر لاندلاع الحرب العالمية الثانية. والتي شملت جميع قارات العالم بالتدريج.

أعلنت الحكومة البريطانية تصميمها على مساندة بولندا، ففي الثالث من سبتمبر 1939 كلفت سفيرها ببرلين أن يسلم وزارة الخارجية الألمانية الإنذار التالي: " ما لم تتلق بريطانيا في الساعة 11 من صباح 3 سبتمبر ضمانات حاسمة حول انسحاب الجيوش الألمانية الفوري فإن حالة الحرب تعتبر قائمة بينها وبين ألمانيا". وفي اليوم التالي ألقى رئيس الوزارة البريطانية " تشمبرلين " خطاباً موجهاً للشعب الألماني اتهم فيه هتلر بحنثه لوعود وحمله مسؤولية الحرب. وأمام رفض ألمانيا قررت بريطانيا إعلان الحرب على ألمانيا بموجب التعهد الذي قطعه على نفسها لمساعدة بولندا.

وكان موقف فرنسا مشابهاً للموقف البريطاني، فقد كلفت سفيرها ببرلين أن يسلم انذاراً لألمانيا رفضه وزير الخارجية الألمانية، وأعلنت هي الأخرى الحرب على ألمانيا.

تطورات أحداث الحرب :

المرحلة الأولى 1939 – 1941:

امتازت بطابعها الأوربي، أي انها في هذه المرحلة دارت الحرب في القارة الأوروبية دون غيرها من القارات والنصر كان حليف دول المحور خاصة ألمانيا. وبدأت هذه المرحلة في الأول من سبتمبر 1939 عندما قامت ألمانيا بهجوم على بولندا واحتلالها في حرب خاطفة. وفي أبريل 1940 بدأ الهجوم الألماني على الدول الاسكندنافية، حيث توغلت الجيوش الألمانية في النرويج والدانمارك، فاستسلمت الدانمارك دون مقاومة وحاولت النرويج أن تصدت للهجمات الألمانية لكنها لم تصمد طويلاً وسقطت في أيدي الألمان. وكانت

ألمانيا تهدف من وراء هذا الهجوم إلى السيطرة على المواد الخام خاصة الفحم والحديد واستغلالها في الصناعات الحربية، وكذلك إيجاد قاعدة إستراتيجية تهدد منها بريطانيا وفرنسا.

وبعد احتلال ألمانيا للدول الإسكندنافية بدأت الخطوة الموالية وهي الهجوم على فرنسا. وكانت هذه الأخيرة قد أقامت خطا للدفاع "خط ماجينو" على الحدود الفرنسية الألمانية واعتقدت أنه باستطاعته أن يحول دون الغزو الألماني. ولكن ألمانيا لم تهاجم فرنسا من الجهة الغربية حيث يوجد خط ماجينو بل هاجمتها من الشمال خارقة حياد هولندا وبلجيكا.

وفي 10 ماي 1940 دخلت الجيوش الألمانية هولندا واحتلتها في ظرف أربعة أيام ثم توغلت في الأراضي البلجيكية ومنها زحفت نحو الأراضي الفرنسية ودخلتها من الشمال، وتمكنت من احتلال العاصمة باريس يوم 16 جوان 1940. أما عن الأسباب التي أدت إلى هزيمة القوات الفرنسية في مواجهة القوات الألمانية، هي: ضعف القوات الفرنسية بشكل عام، فضلا عن أخطاء القيادة العسكرية الفرنسية في قراءات هدايا الهجوم الألماني على الأراضي البلجيكية.

وبعد السيطرة على فرنسا، كان العالم ينتظر إستسلام بريطانيا خاصة وأن جميع السواحل الأوربية حولها أصبحت بيد الألمان. ففي شهر أوت 1940 بدأت الغارات الجوية الألمانية على بريطانيا، وقد كثف الألمان قصفهم على الموانئ والشواطئ البريطانية أولا ثم المطارات لشل حركة السلاح الجوي ثانياً،

ثم على المدن لنشر الذعر في أوساط السكان ثالثا، لكن بريطانيا رفضت الاستسلام، وتحملت الغارات الجوية ولم تترك الألمان ينزلون فوق أراضيها، وكان هذا الصمود أحد العوامل التي غيرت موازين الحرب فيما بعد.

وكانت إيطاليا قد أعلنت الحرب على بريطانيا في 10 جوان 1940، اغتتم موسوليني الانتصارات التي كانت تحققها القوات الألمانية، وقرر في أكتوبر 1940 ارسال حملة عسكرية لإحتلال اليونان بهدف توسيع الإمبراطورية الإيطالية التي كان يحلم بها، لكن المقاومة اليونانية كانت عنيفة واستطاعت اجبار الإيطاليين على الإنسحاب، وفي هذه الفترة كانت ألمانيا قد احتلت أوروبا الشرقية، حيث سقطت كل من المجر، رومانيا، بلغاريا وقررت السيطرة على شبه جزيرة البلقان لكي لا تتحول هذه الأخيرة إلى قاعدة بريطانية، ورأى هتلر أن هزيمة حليفه موسوليني في اليونان ستؤثر على المخططات الألمانية وعلى معنويات جيوش دول المحور، ورأى أنه لا بد من السيطرة على اليونان. وفعلا فقد اكتسحت الجيوش الألمانية الأراضي اليوغسلافية وتقدمت نحو اليونان التي لم تستطع الصمود طويلا واستسلمت في أبريل 1941، ومنها تقدمت نحو جزيرة كريت واحتلتها ومن ثم أصبحت ألمانيا تسيطر على المنطقة الشمالية للبحر المتوسط.

المرحلة الثانية 1941 – 1943:

تميزت هذه المرحلة بأن الحرب لم تصبح مقتصرة على القارة الأوروبية فقط بل تجاوزتها لتشمل مناطق عديدة من العالم، كما تميزت كذلك بحدوث

تغير في ميزان الحرب خاصة بعد دخول الولايات المتحدة الحرب، و أهم الأحداث التي ميزت هذه المرحلة:

وفي شهر ديسمبر 1941 دخلت اليابان الحرب العالمية الثانية إلى جانب ألمانيا، وقامت بهجوم جوي مفاجئ على القاعدة الأمريكية في بيرل هاربر (هاواي) بالمحيط الهادي. وهكذا انتقلت إلى الشرق الأقصى، وقد أحدث هذا الهجوم خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات العسكرية الأمريكية، واتخذته الولايات المتحدة ذريعة للتدخل المباشر في الحرب بجانب الحلفاء. لأنها، حينما أعلنت حيادها في الحرب كانت في ذات الوقت تقدم المساعدة والدعم للحلفاء من قانون الإغارة والتأجير واستفادات منه كل من بريطانيا والصين والاتحاد السوفيتي. وعلى العموم، استطاعت اليابان من توسع نفوذها في شرق قارة آسيا، حيث بسطت سيطرتها على العديد من المستعمرات التابعة لدول الحلفاء هناك. فضلا عن اجتياحها الأراضي الصينية واحتلالها.

وانتقلت الحرب إلى شمال إفريقيا عندما تقدمت الجيوش البريطانية إلى ليبيا لدحر الإيطاليين الذين قاموا بمهاجمة مصر وتمكنت الجيوش البريطانية من إحتلال طبرقة وواصلت زحفها حتى العقيلة بين بنغازي وطرابلس. لكن الألمان انزلوا جيشًا لإنقاذ الإيطاليين بقيادة "رومل"، واستطاع هذا الأخير من دحر الإنكليز والدخول إلى مصر والتوقف عند العلمين سنة 1942. لكن هذا النصر لم يدم طويلا حيث بدأ الهجوم البريطاني المعاكس بقيادة" مونتغمري وتمكنت قواته من هزيمة الألمان في معركة العلمين في أكتوبر 1942.

بعد أيام قليلة من معركة العلمين، أنزل الحلفاء حملة عسكرية في الجزائر
والمغرب بقيادة الجنرال "ايزنهاور"، وكان ذلك في شهر نوفمبر 1942 وبعد أن
تمكنت هذه القوات الحليفة من انتزاع الجزائر والمغرب من حكومة فيشي
واصلت زحفها باتجاه الشرق لدحر الألمان والإيطاليين المتواجدين في تونس
وليبيا. وانتهت الحرب في شمال إفريقيا باستسلام الألمان والإيطاليين في ماي
1943.

لقد نقض هتلر معاهدة أوت 1939 وهاجم الإتحاد السوفياتي في شهر
22 جوان 1942، وتذرع هتلر بان الإتحاد السوفيتي لم يلتزم بميثاق عدم
الاعتداء بعد ابتلاعها دول البلطيق. وتوغلت الجيوش الألمانية بسرعة في
الأراضي السوفياتية حيث سيطرت على حقول البترول في القوقاز ووصلت حتى
ستالينغراد، وكادت العاصمة موسكو أن تسقط في أيدي الألمان. وبمجيء
الشتاء القارس ونقص المؤن والذخائر والوقود للجيش الألماني، تزايدت
احتمالات الإنتصار السوفياتي على الجيش الألماني الذي تلقى الهزيمة النكراء
في معركة ستالينغراد و أُرغم على الاستسلام في نوفمبر 1943.

المرحلة الثالثة 1943 – 1945 :

منذ 1943 بدأت الهزائم تتوالى على دول المحور، وظهر أن النصر
أصبح حليف القوات الحليفة، ويمكن أن نبين أهم أحداث هذه المرحلة في
النقاط التالية: بدأ الحلفاء غزوهم لإيطاليا بإنزال قواتهم في صقلية في جويلية
1943 وبعد أيام قليلة سقط حكم موسوليني، وتكونت حكومة جديدة برئاسة

الجنرال " باد وغلبو" التي عقدت الهدنة مع الحلفاء في 3 سبتمبر 1943 وانضمت إلى جانبهم ضد ألمانيا، ولما علم هتلر بهذا هاجم روما واحتلها وأعاد موسوليني إلى شمال إيطاليا حيث كون حكومة موالية للألمان، لكن الحلفاء ردوا الألمان عن إيطاليا. أما موسوليني فقد قبض عليه وأعدم في ساحة المدينة من طرف القوات الملكية الإيطالية. وفي الجبهة الغربية نزلت جيوش الحلفاء في القواعد الفرنسية الشمالية "لنورماندي" وكان ذلك في شهر جوان 1944، فحررت باريس في أوت من نفس السنة، وكذلك بلجيكا وهولندا واتجهت نحو ألمانيا. وفي الجبهة الشرقية وبعد انتصار الجيش الأحمر السوفياتي على الألمان في معركة "ستالين غراد"، واصلت القوات السوفياتية زحفها باتجاه أوروبا الشرقية والوسطى وحررتها من الألمان.

انتهاء الحرب:

توالى الضربات على ألمانيا، و أخذت قواتها تتراجع من جميع جبهات القتال، وبدأ تسابق الحلفاء إلى ألمانيا، السوفييت من الشرق، والحلفاء من الغرب إلى أن تم لقائهم في برلين في 2 ماي 1945. وحاولت ألمانيا أن تقاوم لكنها اضطرت في الأخير إلى الاستسلام في 7 ماي 1945، وانتحر ادولف هتلر في قبو دار المستشارية في برلين.

بعد استسلام ألمانيا في ماي 1945، انتهت الحرب في أوروبا، لكنها لازالت متواصلة في الشرق الأقصى ضد اليابان، ولما رفضت هذه الأخيرة الإستسلام، أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على إلقاء القنبلة الذرية الأولى

على هيروشيما يوم 6 أوت 1945، والثانية على ناكازاكي يوم 9 أوت 1945،
وعندئذ لجأت اليابان إلى طلب الهدنة يوم 14 أوت 1945، واعلن استسلامها
رسميا في 30 أوت 1945. وبذلك انتهت الحرب العالمية الثانية.

المحاضرة العاشرة

هيئة الأمم المتحدة

إن التفكير في إنشاء منظمة دولية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية لم يكن صدفة، بل سبقت هذه الفكرة تجربة دول العالم لمنظمة سابقة هي (عصبة الأمم) التي استعملتها الدول الكبرى خاصة (فرنسا وبريطانيا) كوسيلة لتحقيق أغراضها العسكرية ووجود دول أخرى خارج العصبة لها وزنها وتختلف عنها في المصالح آنذاك خارج العصبة مثل: ألمانيا، إيطاليا، واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، مما أفقد هذه المنظمة الدور الذي أنشأت من أجله وجر العالم إلى حرب عالمية ثانية استخدمت فيها أحدث الأسلحة الفتاكة بما فيها القنابل الذرية، واستعملت فيها أساليب القتل الجماعية والهجمات الوحشية المدمرة التي لم تشهد لها البشرية مثيل. وفي ظل هذه الظروف برزت فكرة إنشاء منظمة دولية عالمية الاتجاه تجنب المجتمع الدولي آلام وفتن الحروب وجعلت الدعوات لإنشاء منظمات دولية لإحلال السلام والأمن في المجتمع الدولي تتصاعد من جديد لتجد الطريق اللازم لتحقيقها والانتقال إلى مرحلة جديدة من العلاقات الدولية تكون على أساس مبدأ المساواة والسيادة بن الدول، لذلك فكر بعض قادة الدول الكبرى أثناء الحرب العالمية الثانية في إيجاد بعض السبل تجنبهم ويلات حرب عالمية ثالثة توشك أن تقع وتمثل ذلك في عدة لقاءات ومؤتمرات. كان الحلفاء أثناء صراعهم ضد الدول الفاشية وخلال فترة الحرب العالمية الثانية، يحلمون بإنشاء منظمة دولية جديدة تكون أكثر قدرة وفعالية من عصبة الأمم على الوفاء بمسؤولياتها والحفاظ على سلم دائم، وقد برزت هذه الفكرة منذ تصريح الرئيس الأمريكي روزفلت أمام الكونغرس في 6 جانفي 1941. وقد مرت الفكرة بعدة مراحل حتى تبلور شكلها النهائي، وهي:

1. اعلان الأطلسي: تم التوقيع عليه في 14 أوت 1941، ضم كل من الرئيس الامريكى روزفلت ورئيس الوزراء البريطانى ونستن تشرشل على متن باخرة قرب السواحل الكندية في عرض المحيط الأطلسي، عرفت باسم "وثيقة الأطلسي" غير انه لم يتم التطرق بصورة دقيقة إلى الوسائل الكفيلة بتحقيق مثل تلك المنظمة. واكتفى بالإعلان عن جملة من المبادئ تفترض الرغبة في إنشاء مثل هذه المنظمة منها: الأمن العام، وإنكار استخدام القوة، التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
2. لقاء موسكو في 30 أكتوبر 1943 الذي جمع ممثلي دول، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا والصين، واتفقوا على إنشاء منظمة دولية قائمة على مبدأ السيادة والعدالة لكافة الشعوب في اقرب الآجال.
3. مؤتمر واشنطن من 21 اوت الى 7 اكتوبر 1944 : ضم ممثلي الولايات المتحدة، الإتحاد السوفياتي، بريطانيا والصين، ووضعت فيه مسودة مشروع ميثاق هيئة الأمم، وتم الاتفاق حول الهياكل الاساسية للمنظمة لكنهم اختلفوا حول طريقة التصويت في مجلس الأمن (حق النقض/ الفيتو) وعضوية جمهوريات الاتحاد السوفياتي فيها.
4. مؤتمر يالطا في 4-11 فيفري 1945: جمع رؤساء الدول الثلاثة الكبار (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفياتي، بريطانيا) تم فيه دراسة مسودة مشروع ميثاق هيئة الأمم وإجراء التعديلات اللازمة عليها، بالاضافة الى حسم طريقة التصويت في مجلس الامن وما يتعلق بحق النقض(الفيتو)، وتم فيه الاتفاق حول تمتع الدول الخمسة في مجلس الأمن، وهي كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفياتي والصين بحق الفيتو. وكذلك الاتفاق على تمثيل

أوكرانيا وروسيا البيضاء من جمهوريات الاتحاد السوفيتي في الجمعية العامة. وتقرر فيه الدعوة إلى عقد مؤتمر في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية لوضع ميثاق منظمة الأمم المتحدة بشكله النهائي.

5. مؤتمر سان فرانسيسكو (25 أبريل - 25 جوان 1945): ويعتبر آخر مرحلة من مراحل الإنشاء للمنظمة الأممية بدأت الأشغال لرسمية لهذا المؤتمر من 25 افريل 1945 لتنتهي يوم 25 جوان 1945 حضرته (51) دولة وعلى رأسها الدول المنتصرة في الحرب. وتم الاتفاق نهائيا على وضع نواة المنظمة العالمية الجديدة وهي "هيئة الأمم المتحدة" لتحل محل عصبة الأمم، كما ناقش المؤتمر بنود الميثاق، وتم الاتفاق في الأخير على إقامتها على أساس دولي عام يدعم الصداقة بين الشعوب دون اعتبار للانتماء السياسي أو الإقليمي، بل على أساس "احترام الحقوق ومبدأ تقرير المصير". وقد شاركت في هذا المؤتمر التاريخي بعض الدول العربية، مثل العراق ومصر والسعودية.

دخل ميثاق هيئة الأمم المتحدة مجال التنفيذ الفعلي إلى بتاريخ 24 أكتوبر 1945 بعد ان تحقق الشرط الذي تضمنه الميثاق، وهو التصديق عليه من قبل الدول الكبرى الخمس وهي المنتصرة في الحرب: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، الاتحاد السوفيتي، الصين واخيرا فرنسا. الى جانب الدول العشر التي أعلنت الحرب ضد قوات المحور. فضلا عن 26 دولة اخرى وقعت على ميثاق انشاء المنظمة الدولية من بينها جمهوريتا: أوكرانيا وروسيا البيضاء (من جمهوريات الاتحاد السوفيتي). وهذه الدول هي المجموعة المؤسسة للأمم المتحدة، والتي بلغت (51) دولة.

وقد نصت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، على أن شعوب دولها الأعضاء التي يجب ان تأخذ على نفسها انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت للانسانية الدمار والاحزان مرتين من قبل. وأن تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، وان تبين الأحوال التي يمكن تحقيق العدالة في ظلها، وان تدفع بالرفعي الاجتماعي قدما وان ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية اوسع - أعلنت هذه الدول أنها في سبيل التحقيق أن تأخذ على نفسها بالتسامح وان تعيش مع بعضها في سلام وئام، أن تتحد لكي تحافظ على السلم والأمن الدوليين، وان تكفل بقبولها مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها أن لا تستخدم القوة المسلحة في غير المصالح المشتركة، وان تستخدم الأدوات الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لشعوب جميعها وان توحد جهودها لتحقيق الاهداف المسطر للمنظمة.

مبادئها:

ان مبادئ الأمم المتحدة وفق ما ميثاقها هي جملة من المبادئ تحدد الأسس التي تقوم عليها المنظمة، وهي بالتالي تناشد جميع الدول أن تسترشد بها في سلوكها الدولي، وان تنمي علاقاتها المتبادل على أساس المراعاة الدقيقة لهذه المبادئ. وقد نص الميثاق على المبادئ الأساسية التالية:

1. قيامها على مبدأ السيادة بين جميع أعضاءها.
2. تنفيذ الدول الأعضاء لإلتزاماتها بموجب بنود الميثاق.
3. فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية.
4. إمتناع الاعضاء عن إستعمال القوة أو التهديد بإستعمالها.
5. تقديم المساعدة للهيئة الدولية في الأعمال التي تتخذها.
6. عدم تدخل الهيئة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

7. إجبار الدول غير الأعضاء على الالتزام بمبادئ الميثاق بقدر ما يحفظ
السم والأمن العالميين.

أهدافها :

حدد ميثاق الأمم المتحدة الأهداف المرجو من إنشائها، ووفق ما جاء في
المادة الأولى منه، والتي يمكن حصرها في الأهداف التالية:

1. حفظ السلام والأمن الدوليين.
2. تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.
3. العمل على تحرير الشعوب وتأمين حقها في تقرير مصيرها.
4. اعتبار المنظمة مركزا لتنسيق الأعمال بين الأمم.

عضوية المنظمة الدولية:

ونص ميثاق الأمم المتحدة الذي يتألف من (111) مادة : على أن
"العضوية في الأمم المتحدة مفتوحة لكل الدول المحبة للسلام التي تقبل
بالالتزامات الواردة في هذا الميثاق، والتي تستطيع وترغب-في رأي المنظمة-
في القيام بهذه الالتزامات. وتصنع المادة الرابعة الفقرة الثانية من الميثاق
مسؤولية الموافقة على عضوية الدولة المقدمة للطلب على عاتق الجمعية العامة
بالاستناد إلى توصية من مجلس الأمن. وهناك شروط موضوعية للقبول في الهيئة
الدولية، وتتمثل في ثلاثة شروط : الأول: أن يكون طالب العضوية في الأمم
المتحدة دولة تتألف من (شعب وإقليم وسيادة)، معنى ذلك انه لايمكن للأفراد
ولا للمنظمات الدولية الأخرى باكتساب العضوية في الأمم المتحدة، ومن ناحية
ثانية فلا بد ان تكون الدولة طالبة العضوية دولة مستقلة فلا يجوز أن تقبل الأقاليم
غير المتمتعة بالاستقلال ولا حركات التحرير الوطنية أعضاء كاملين في الأمم
المتحدة، وان كان يجوز أن تقبل هذه الأخيرة بوصفها مراقبا يمكنه أن يشترك في
المناقشات المتعلقة بمشكلاتهم دون أن يكون لهم حق التصويت على القرارات

أو التوصيات الصادرة بشأنها . والثاني: أن تكون دولة محبة للسلام كما ورد في المادة الرابعة من الميثاق. والواقع انه لا يوجد معيار دقيق لتحديد المقصود بهذا الشرط، ولهذا فان الأمم المتحدة تتمتع بسلطة تقديرية كاملة في كل حالة على حدى لتقدير ما إذا كانت الدولة طالبة العضوية محبة للسلام أم لا. اما الثالث: أن تكون قادرة على تنفيذ ما تعهدت به من التزامات وفقا للميثاق وان تكون راغبة في ذلك. تتمتع الأمم المتحدة بسلطة تقديرية كاملة في التعرف على مدى قدرة الدولة على تنفيذ الالتزامات التي يفرضها الميثاق على الدول الأعضاء وطبيعي أنها تنظر في كل حالة على حدى لكي تحكم على قدرة الدولة طالبة العضوية على القيام بذلك.

اما إجراءات اكتساب العضوية في الأمم المتحدة، فإنها تبدأ بتقديم طلب إلى الأمانة العامة التي تحيله إلى مجلس الأمن لينظر في الأمر للموافقة على قبول الدولة المعنية عضوا في المنظمة. ويلاحظ أن صدور التوصية يقتضي موافقة الدول الخمس دائمة العضوية مجتمعة أو على الأقل عدم الاعتراض الصريح من جانب أحدها. بعد هذا تبحث الجمعية العامة طلب العضوية ويتم قبول الدولة إذا ما صدر قرار من الجمعية العامة بقبولها بالأغلبية ثلثي الأعضاء 3/2 الحاضرين المشتركين في التصويت. ويلاحظ انه إذا كان من اللازم لشرعية قرار قبول الدولة عضوا في الأمم المتحدة أن يتقدم مجلس الأمن بالتوصية لا تلزم الجمعية العامة، فلها أن تأخذ بها ولها أن تعرض عنها.

أجهزتها:

تتكون الهيئة من ستة أجهزة رئيسية:

1. الجمعية العامة :

تتألف من جميع الدول الأعضاء في الهيئة ولكل دولة صوت، تجتمع في دورة عادية مرة كل سنة " الإثنين الثاني من شهر سبتمبر"، وفي دورة طارئة بناء

على طلب أغلبية الأعضاء أو بطلب من مجلس الأمن أو بطلب من الأمين العام. من إختصاصاتها: مناقشة المشاكل الدولية، اتخاذ القرارات بشأنها، الموافقة على الأعضاء الجدد، انتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين وكذلك أعضاء المجلس الإقتصادي والإجتماعي، تعيين الأمين العام بناء على توصية مجلس الأمن، وانتخاب قضاة محكمة العدل.

2. مجلس الأمن :

يضم 15 عضوا منهم خمسة أعضاء دائمين: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا والاتحاد السوفيتي(روسيا). تنتخب الجمعية العامة الأعضاء العشرة المتبقين لمدة سنتين، يراعى في إختيارهم التوزيع الجغرافي. بمقتضى المادة 25 يلتزم الأعضاء إلتزاما مسبقا بالخضوع لقرارات المجلس والعمل بها، ويمكن لأي عضو من الأعضاء الدائمة في المجلس إستخدام حق النقض (الفيتو) إزاء أي قضية من القضايا المعروضة والحق هذا تمنحه المادة 27 من ميثاق الهيئة. أما دوره فيظهر في :

- المحافظة على السلم و الأمن.
- التحقيق في أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى نزاع دولي.
- دعوة الأعضاء إلى التوقيع على عقوبات إقتصادية أو إجراءات أخرى لمنع وقوع الاعتداء.
- القيام بمهام الوصاية على المناطق الاستراتيجية باسم الأمم المتحدة.

3. المجلس الإقتصادي و الإجتماعي :

يخضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسلطة الجمعية العامة، يتألف من 54 عضوا. تؤخذ قراراته بالأكثرية المطلقة مهامه تتمحور حول إعداد الدراسات في المجالات الدولية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتربوية،

ويعمل بالتنسيق مع وكالات الهيئة المتخصصة، كما يقوم بإعداد المؤتمرات في مجالات إختصاصه تقديم مساعدات مالية و فنية للبلاد الأقل تقدما.

4. مجلس الوصاية :

يكلف بالوصاية على الأقاليم غير المستقلة، إجراء إستفتاء لمواطني الدول الموضوعة تحت الوصاية وعلى أساسها توضع التقارير السنوية، وينظم زيارات تفتيشية دورية.

5. محكمة العدل الدولية :

تتكون من قضاة مستقلين يتم إنتخابهم على أساس كفاءتهم وليس جنسياتهم لمدة تسع سنوات، وتضم 15 قاضيا مقرها لاهاي (هولندا) ومهمتها الفصل في القضايا والنزاعات الدولية.

6. الأمانة العامة :

تضطلع الأمانة العامة بالمهام الإدارية في هيئة الأمم المتحدة، ويتولى الأمين العام رئاسة الأمانة العامة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، مهمته القيام بمساعي حميدة، حلّ المنازعات، تنظيم المؤتمرات الدولية، تنبيه مجلس الأمن إلى كل مسألة قد تعرّض السلام والأمن في العالم للخطر.

هياكلها :

تضم هيئة الأمم المتحدة مجموعة من المنظمات المختصة التابعة لها

منها :

- منظمة العمل الدولية (O.I.T) : وهي من بقايا هياكل عصبة الأمم المتحدة، إذ يرجع تاريخ تأسيسها عام 1919، وأصبحت إحدى الوكالات الخاصة المرتبطة بهيئة الأمم ابتداءً من عام 1949، مهمتها تحسين أحوال العمل والعمال، تجنب البطالة. وتجتمع مرة كل سنة مقرها في مدينة جنيف السويسرية.

- منظمة الأغذية والزراعة (F.A.O) : تأسست في شهر أكتوبر من عام 1945، وهدفها رفع مستوى التغذية والمعيشة لشعوب العالم، وتجتمع مرة كل سنة يديرها مجلس يتكون من 34 دولة مقرها في العاصمة الإيطالية روما.

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO): تأسست في شهر نوفمبر من عام 1946، وكان الهدف من تأسيسها هو تشجيع التعاون بين الأمم في مجالات العلوم، التربية والثقافة مقرها العاصمة الفرنسية باريس.

- المنظمة العالمية للأرصاد الجوي: تأسست في شهر مارس من العام 1950 لها ست منظمات إقليمية في إفريقيا، آسيا، أمريكا الجنوبية، الشمالية والوسطى، أوروبا وجنوب غرب المحيط الهادي، مهمتها تيسير التعاون الدولي في ميادين الأرصاد الجوي، تشجيع البحوث والتدريب في ميدان الأرصاد.
دور المنظمة في القضايا الدولية:

تنوعت القضايا التي تناولتها منظمة الأمم المتحدة بالدراسة والحل، وفي عمومها لم تصل إلى حلول نهائية. ومن بين هذه القضايا، نذكر:

1. قضية استقلال سوريا ولبنان عام 1946 عندما تدخلت الهيئة فتقرر جلاء القوات الفرنسية في أبريل 1946.

2. تدخل مجلس الأمن في أندونيسيا وأوصى بتشكيل حكومة مؤقتة وأذعنت هولندا لقرارات المجلس واعترفت باستقلال الجزر الأندونيسية في ديسمبر عام 1949.

3. أصدرت توصية بقيام دولة ليبية مستقلة في 21 نوفمبر 1949.

4. التدخل في مشكلة كوريا 1950 - 1953، وكانت سببا في إنشاء ما سمي بـ " قوات الأمن الجماعي " التي أرسلها مجلس الأمن إلى كوريا.

5. مشكلة كشمير والتي تمثلت في النزاع الذي إحتدم بين الهند وباكستان، وأدى إلى استقلال هذه الأخيرة.
6. قضية تحديد مستقبل البحرين بعد مطالبة ايران بها ودور الامم المتحدة في إجراء استفتاء يقرر مستقبل البحرين بعد خروج بريطانيا منها.
7. إستخدام الولايات المتحدة الأمريكية عام 1989 لحق الفيتو ضد مشروع قرار يعتبر إسرائيل دولة عنصرية.

الحرب الباردة

انهار النظام الدولي، مع قيام الحرب العالمية الثانية، وأدت نتائج تلك الحرب إلى تحولات وتغيرات جذرية في موازين القوى على المستوى العالمي، فقد خرجت الدول الأوروبية (أقطاب النظام القديم) دول المحور ودول الحلفاء من الحرب العالمية الثانية منهكة، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، ومن ثم تراجعت مواقعها في سلم تدرج القوى الدولية، بينما ظهر قطبان عالميان جديدان، هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وقد أصبحت في ظل الوضع الجديد وحدهما القادرين على تقرير صورة النظام الدولي كله، بما يملكه من قدرات فائقة في مختلف الاتجاهات. وهكذا تحول النسق الدولي إلى صورته، التي راحت تعرف بالنظام الدولي ثنائي القطبية. وهذا يعني، ان انشاء هيئة الامم المتحدة لم يساعد في احلال السلام في العالم ومنع الصراعات. فالثنائية القطبية فرضت على كل طرف منهما العمل من اجل السيطرة على اكبر مساحة ممكنة في العالم وان تستميل الصفوفها اكبر عدد ممكن من الدول، واصبح الصراع بين المبادئ التي تؤمن بها كل من القطبين والتي تتحكم في سياستها واقتصادها.

كان للخلاف الايديولوجي بين القطبين أثره البالغ في تعميق حجم الخلاف بينهما، وفي ظهور متغير جديد لعب دوراً مرموقاً في الصراع الدولي، فقد أدى ذلك الخلاف إلى انقسام دول العالم إلى كتلتين رئيسيتين: الكتلة الغربية "الرأسمالية"، وتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ورائها دول غرب أوروبا وكندا واليابان، والكتلة الاشتراكية "الشيوعية"، التي يتزعمها الاتحاد السوفيتي ومن خلفه دول شرق أوروبا. وتتمثل هاتان الكتلتان في كل من حلف

شمال الأطلسي وحلف وارسو. ولجأ كل من القطبين في صراعهما على أرض العالم الثالث، إلى الوسائل غير المباشرة، تجنباً للاحتكاك المسلح المباشر بينهما. ومن أمثلة تلك الوسائل: الدبلوماسية والدعاية الاقتصادية، وإقامة الأحلاف، ودعم نظم الحكم الموالية، والعمل على إسقاط نظم الحكم المعادية، وكل ذلك نتج عنه ما أطلق عليه "الحرب الباردة".

استخدم هذا المفهوم لأول مرة من قِبَل الأمير خوان مانويل في القرن الرابع عشر، ثم من قِبَل الاقتصادي الأمريكي برنارد بيروش في مطلع عام 1947، وأصبح تعبيراً شائعاً مع الصحفي الأمريكي والتر ليبمان، ويفهم منه بصورة عامة وصف حالة التوتر بين الدول الغربية والدول الشرقية التي تكونت عام 1945، في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

وقد امتد هذا الصراع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف الأربعينيات وحتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين. ويمكن اعتبار انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، بأنه نهاية الحرب الباردة، وإن كانت الكثير من الأسس الأيديولوجية لهذه الحرب قد اختفت قبل ذلك

أسبابها:

من الطبيعي أن تكون هناك مجموعة من الأسباب تفاعلت مع بعضها وساهمت بظهور الحرب الباردة، وتحديدها بما يلي:

1. الاختلاف الأيديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية.
2. زوال التحالف الذي جمع بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية.
3. اختلاف مصطلح الحرية والديمقراطية لدى المعسكرين.
4. انتصار الشيوعية وانتشارها خارج الاتحاد السوفيتي.
5. تصادم مصالح المعسكرين في كثير من القضايا.
6. السباق نحو التسليح ورغبة كل معسكر امتلاك أسلحة متطورة.

7. تصدي الولايات المتحدة للمد الشيوعي بكل قوة.

8. استمرار الصراع الطبقي في بقية دول العالم.

9. قلق الدول الغربية من التزايد المضطرد لنفوذ الأحزاب الشيوعية داخل

المعسكر العربي، لاسيما فرنسا وإيطاليا.

مسؤولية إعلان الحرب الباردة:

أما عن مسؤولية من بدأ الحرب الباردة الاتحاد السوفيتي أم الولايات المتحدة، فإنه هناك ثلاث وجهات نظر في هذا الموضوع، ويمكن تلخيصها بمايلي: نظرية المحافظين : يلقي هؤلاء اللوم على الاتحاد السوفيتي باعتباره الدولة التي بدأت الحرب الباردة، وذلك باستيلائها على شرق أوروبا . ومن المعروف أن مؤتمر يالطا قد جعل دول شرق أوروبا منطقة نفوذ سوفيتية، ولكن على أمل أن تجرى فيها انتخابات ديمقراطية تحدد شكل النظام السياسي فيها. إلا أن ستالين الذي كان مصابا بهوس تامين حدوده الغربية رفض صراحة في مؤتمر بوتسدام إجراء أي انتخابات ديمقراطية وشرع بالعمل على إيجاد حكومات موالية له تطبق النظام الشيوعي، وبدا التطبيق الفعلي في نهاية عام 1945 حيث أقيمت نظم موالية للاتحاد السوفيتي في رومانيا وبلغاريا وبوغسلافيا والباينا، وفي عام 1947 شهدت كل من المجر وبولندا إقامة نظم موالية للسوفيت وبقية تشيكوسلوفاكيا محتفظة بنظامها الديمقراطي فترة من الزمن الى ان حدث الانقلاب الشيوعي عام 1948 . نظرية الناقضين: الذين ينقضون نظرية المحافظين، ويقولون أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هما اللتان بدأتا الحرب الباردة، وذلك بأنهما قد أعطتا روسيا شرق أوروبا مناطق للنفوذ وذلك في مؤتمر يالطا وفتحتا الجبهة الغربية ضد ألمانيا، إذ فسر السوفييت ذلك بأنهما كانتا تريدان إنهاء الاتحاد السوفيتي وألمانيا معا ثم تدخلان منتصرتين دون خسائر إلى ألمانيا. نظرية الليبراليين المتحررين: يرون أن الحرب الباردة كانت

حتمية تاريخية، وذلك لان كلا من الدولتين العظميين لها إيديولوجية مختلفة فالولايات المتحدة الأمريكية وهي قائد المعسكر الغربي تؤمن بالرأسمالية، بينما الاتحاد السوفيتي، وهو قائد المعسكر الشرقي، يؤمن بالاشتراكية لذلك حتما أن يتصارع المعسكران على مناطق نفوذ خاصة.

وسائلها:

اختلفت الوسائل التي سخرها المعسكرين (الشرقي والغربي) خلال فترة الحرب الباردة، وكانت هذه الوسائل تتغير حسب المعطيات التي تفرضها تطورات هذا الصراع، ومنها نذكر:

المساعدات الاقتصادية والعسكرية :

1. مبدأ ترومان:

صدر في 12 مارس 1947، والذي ينص على منح مساعدات مالية لكل من اليونان وتركيا بهدف مساعدتها على مواجهة المد الشيوعي السوفيتي. فيما يخص اليونان، إذ بعد طرد القوات الفاشية منها دخلت اليونان في حرب أهلية بين الشيوعيين وأنصار الملكية تدخل فيها الاتحاد السوفيتي لمساعدة الشيوعيين، وكانت بريطانيا قد أخذت على عاتقها مد العناصر الملكية بالمال والسلاح لمقاومة الشيوعيين، ولكن في آذار 1947 قررت بريطانيا انه لم يعد في استطاعتها الاستمرار في هذا السبيل بسبب سوء حالتها الاقتصادية عندئذ طلب الرئيس ترومان من الكونغرس الموافقة على تخصيص 400 مليون دولار لمواجهة الضغط الشيوعي في اليونان. وقد قررت الإدارة الأمريكية شمول تركيا أيضاً بمبدأ ترومان لمواجهة التهديد الشيوعي الذي تمثل في إعلان موسكو عن عدم اعترافها باتفاقية مونترو. وقد وقعت هذه الاتفاقية عام 1936 برعاية عصبة الأمم وحققت تركيا فيها مكسبا كبيرا تمثل باعتراف الحلفاء بان تكون إدارة المضايق التركية (البسفور والدردييل) تحت الإشراف التركي فقط بعد أن كانت

إدارتها تحت الإشراف الدولي. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أعلن ستالين أن اتفاقية مونترو قد ماتت مع موت عصبة الأمم وطالب بان يكون لموسكو الحق في الإشراف على المضائق التركية والسماح لها ببناء منشآت وقواعد عسكرية في البحر المتوسط.

2. مشروع مارشال:

صدر في الخامس من جوان 1947، وجاءت انطلاقته انطلق بعد بضعة أشهر من انطلاق مبدأ ترومان، ويتلخص المشروع بضرورة تقديم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات اقتصادية عاجلة لدول أوروبا الغربية لإنعاش اقتصادها الذي دمرته الحرب خوفا من سقوطها في فلك الشيوعية. وقد جاء هذا المشروع في وقت كانت فيه أوروبا الغربية على استعداد تام للانحناء وقبول الشيوعية بسبب تدهور أوضاعها الاقتصادية، وبدأت الأحزاب الشيوعية في كل من فرنسا وإيطاليا كأنها قريبة من النجاح في الانتخابات بعد أن وعدت بإصلاح الأوضاع الاقتصادية الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إطلاق برنامج كبير للمساعدة الاقتصادية من أجل السماح بإعادة إحياء الصناعات المبعثرة والمزارع وأعمار المدن أوروبا، ولأن ذلك لا يقتصر تأثيره على جعل الأخيرة أقل ميلا إلى الانجذاب للمبادئ الشيوعية بل وسوف يساعد على إعادة تعديل موازين القوى لصالح أمريكا، فهناك من وجهة النظر الأمريكية خمس مراكز للقوى الصناعية والعسكرية في العالم وهي الولايات المتحدة نفسها ومنافسها الاتحاد السوفيتي واليابان ووسط أوروبا وألمانيا. وعليه فإن الإبقاء على المناطق الثلاثة الأخيرة داخل المعسكر الغربي وبناء قوتها سيتمخض عن نتيجة (تعاضد القوى)، وستؤكد أن الاتحاد السوفيتي كان في المنزلة الثانية دوماً. ومن هنا جاء مشروع مارشال للمساعدة الاقتصادية السخية لإيقاف أوروبا على إقدامها اقتصادياً. وقد استفادت منه 18 دولة.

3. مبدأ جدانوف:

تم الإعلان عنه في 22 سبتمبر 1947، وجاء الإعلان عنه من جانب الاتحاد السوفيتي كرد فعل على مبدأ ترومان ومشروع مارشال. وهو عبارة عن تكتل يضم الأحزاب الشيوعية والحركات العمالية في مختلف أرجاء العالم، ويرى صاحبه أن العالم مقسم إلى قسمين هما: معسكر إمبريالي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، ومعسكر السلم والديمقراطية ويتزعمه الاتحاد السوفيتي، كما كان هدفه التعاون الاقتصادي بين دوله والعمل على تنسيق النشاطات السياسية للحركات الشيوعية في الدول المختلفة وقد جعل مركزه الرئيس في العاصمة اليوغسلافية بلغراد. وقد أُلغيه عام 1955.

الأحلاف العسكرية:

أقيمت الأحلاف كوسيلة من وسائل الحرب ومن بينها ما يلي:

1. حلف الشمال الأطلسي(الناتو):

لم تكن المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأوروبية الغربية كافية من وجهة نظر الإدارة الأمريكية لمواجهة المد الشيوعي وحصر نفوذه خارج أوروبا الغربية، لذلك ارتأت الإدارة الأمريكية جمع الدول الأوروبية في حلف عسكري لصد أي عدوان شيوعي محتمل من هنا جاء التوقيع على الإعلان عن تأسيس حلف الشمال الأطلسي في الرابع من افريل 1949 من الدول المؤسسة البالغة 12 دولة، وهي: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، هولندا، لوكسمبورك، كندا، النرويج، ايسلندا، الدنمارك، ايطاليا، بلجيكا، البرتغال. ثم توسع عددها الى 16 دولة بعد انضمام كل من اليونان وتركيا عام 1952 وانضمام المانيا الغربية سنة 1955، وفي عام 1982 انضمت اسبانيا

للحلف، واتخذت مدينة بروكسل مقراً له. وبلغ عدد قواته العسكرية قرابة 2.2 مليون جندي. ومن بين أهدافه:

- الحفاظ على السلم والأمن في شمال الأطلسي.

- الدفاع عن كل دولة عضواً فيه.

- الدفاع عن المصالح المشتركة للدول الأعضاء في الحلف.

- التصدي للزحف الشيوعي (هدف سري).

ولازال الحلف قائم لحد الآن حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي،

والأكثر من هذا انضمت اليه بعض دول المعسكر الاشتراكي السابقة.

2. حلف وارسو:

تأسس الحلف سنة 1955، أي بعد ست سنوات من تأسيس حلف الناتو، فهو لم يكن ردة فعل سوفيتية مباشرة لحلف الناتو، لكنه بدون أدنى شك كرد فعل على ضم ألمانيا الغربية لحلف الناتو ومقررات مؤتمر باريس الذي قررت فيه الدول الغربية إعادة تسليح ألمانيا. أما الدول الأعضاء في الحلف فهي الاتحاد السوفيتي، المجر، جيكوسلوفاكيا، بولندا، ألمانيا الشرقية، رومانيا، بلغاريا، ألبانيا. واتخذت مدينة وارسو مقراً له ومنها جاءت تسميته بحلف وارسو. وبلغ عدد قواته قرابة 3.4 مليون جندي. وحل هذا الحلف بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في 25 فيفري 1992.

3. حلف جنوب شرق آسيا(السيو):

أعلن عن تشكيله في السادس من سبتمبر 1954، ضمت كل من: الولايات المتحدة ونيوزلندا وبريطانيا وفرنسا وباكستان وتايلندا والفلبين، وهدفه الوقوف ضد المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا وجنوب غرب الباسفيكي. وكان مقره في العاصمة التايلندية بانكوك. وحل في 30 جوان 1997.

4. حلف بغداد:

جرى الإعلان عن تأسيسه في 24 فيفري 1954، وكان مقره في مدينة بغداد، وبعد انسحاب العراق منه عام 1959 بعد ثورة 14 جويلية ضد الحكم الملكي انتقل مقره إلى تركيا. وضم كلا من: العراق وتركيا وبريطانيا والباكستان وايران ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحلف كمراقب، وأصبح يسمى (بالمعاهدة المركزية) وتم حله في شهر مارس 1979.

إلى جانب الوسائل الاقتصادية والأحلاف العسكرية، كانت هناك وسائل أخرى عديدة للحرب الباردة، منها: الحرب بالنيابة، لقد كانت من الوسائل المهمة التي اتبعتها قطبي الحرب الباردة، وشهد العالم العديد من الصراعات المسلحة والحروب الإقليمية، منها على سبيل المثال، الحرب الأهلية في الصين وفيتنام. والحرب الإعلامية، إذ كانت الدعاية الإعلامية من الوسائل الفاعلة التي لعبت دورا هاما التأثير على طرفي الصراع. ولا نبالغ إن قلنا تأثيرها كان أكثر فتكا من استخدام السلاح في بعض الأحيان. وتشمل الدعاية الإعلامية الوسائل السمعية منها والمرئية والمكتوب. كما يمكننا اعتبار دعم أنظمة الحكم الموالية والعمل على إسقاط نظم الحكم المعادية عن طرق إثارة القلاقل والثورات وتدبير الانقلابات والاضغاث مع مراعاة الحذر والحيلولة دون تصعيد الصراع إلى مستويات الصدام المباشر بين القطبين. العمل الاستخباري، وقد لعبت خلالها الأجهزة السوفيتية والأمريكية دورا كبيرا خاصة المخابرات الأمريكية والسوفيتية.

مراحلها:

مرت الحرب الباردة بعدة مراحل، وكل واحدة منها تميزت عن غيرها بمميزات وخصائص تختلف بها عن الأخرى، والمراحل هي:

المرحلة الأولى 1945-1953:

تميزت هذه المرحلة من الحرب الباردة بالعديد من الأحداث التي كادت

أن تعصف بالعالم نحو أتون حرب عالمية ثالثة، ويمكن تحديدها بمايلي:

- الحرب الأهلية في اليونان: التي اندلعت في عام 1946 بين النظام الملكي المؤيد للنظام الرأسمالي والجمهير الشعبية المؤدية للنظام الشيوعي، وقد انتهت هذه الحرب بانتصار النظام الملكي الذي لقي دعم مالي كبير من قبل الولايات المتحدة، ونتيجة ذلك بقيت اليونان في فلك المعسكر الغربي.
- قيام الديمقراطيات الشعبية في شرق القارة الأوروبية.
- أزمة برلين عام 1948: بسبب تصادم المصالح حول تقرير مصير ألمانيا وأمام تعنت الغرب على فرض رأيه قام ستالين بإعلان حصار بري على مدينة برلين دام قرابة سنة كاملة وانتهت الأزمة بفك الحصار بتاريخ 12 ماي 1949 بعد انقسام ألمانيا إلى دولتين هما: دولة ألمانيا الشرقية شيوعية وعاصمتها برلين. ودولة ألمانيا الغربية الرأسمالية وعاصمتها بون.
- تأسيس حلف الشمال الأطلسي.
- الأزمة الصينية: والتي تمثلت في الحرب الأهلية التي اندلعت في الصين بين تشين كآي تشيك المدعم من قبل الولايات المتحدة وماو سي تونغ المدعم من قبل الاتحاد السوفيتي، وانتهت الحرب بانتصار الشيوعية في الصين وإعلان قيام الصين الشعبية في الأول من أكتوبر 1949.
- أزمة الهند الصينية: والتي بدأت بين فرنسا وهوشي منه خلال الفترة 1946-1954، ثم بين الولايات المتحدة والفيتنام 1954-1976.
- أزمة كوريا 1950-1953 والتي انتهت بانقسامها إلى قسمين هما كوريا الشمالية الشيوعية وكوريا الجنوبية الرأسمالية.

- تزايد التسابق نحو التسلح النووي بعد نجاح الاتحاد السوفيتي في

اكتشاف القنبلة الذرية.

المرحلة الثانية: 1953-1975:

و من مميزات وخصائصها، نذكر:

- حدوث تغير كبير في القيادة السياسية في كل من المعسكرين

- ظهور تقارب مبدئي بين المعسكرين.

- توازن قوى الرعب النووية بين المعسكرين.

- أزمة المجر عام 1954 التي انتهت ببقائه تحت الفلك السوفيتي.

- أزمة قناة السويس عام 1956 والتي انتهت بالعدوان الثلاثي على

مصر.

- أزمة كوبا عام 1962: والتي انتهت بفك الصواريخ السوفيتية في كوبا

والموجهة صوب الولايات المتحدة وفك الحصار العسكري

الأمريكي الموجه ضدها.

- أزمة براغ: عام 1968 والمتمثلة في محاولة التخلص من النفوذ

الشيوعي وتغييره بالنظام الاشتراكي بزعامة الكسندر دويشاك وقد

انتهت المحاولة بالفشل.

المرحلة الثالثة 1975-1985:

تميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- الحرب الأهلية في انغولا: 1975-1991

- أزمة أفغانستان عام 1979-1989

- الحرب الإيرانية العراقية عام 1979-1989.

- رفض الكونغرس الأمريكي التوقيع على معاهدة سالت 3 عام 1980.

- الاعتداء الصهيوني على تونس عام 1882.

المرحلة الرابعة 1985-1990

وهي المرحلة الرابعة والأخيرة، وامتازت بما يلي:

- وصول غورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفيتي .

- تبني غورباتشوف لسياسة التعايش السلمي.

- تقلص نسبة التسابق نحو التسلح النووي.

- الاهتمام بالقضايا الاقتصادية.

- انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان عام 1989.

- انعقاد مؤتمر مالطا بين الرئيس الأمريكي بوش والرئيس السوفيتي

غورباتشوف في شهر ديسمبر عام 1989 .

- انعقاد مؤتمر باريس عام 1990، والإعلان الرسمي عن نهاية الحرب

الباردة بين المعسكرين التي دامت أكثر من نصف قرن .

نتائج الحرب الباردة:

من بين النتائج التي خلفتها هذه الحرب ما يلي:

- تطور أسلحة الدمار الشامل، مثل: الأسلحة النووية، البيولوجية والكيميائية.

- تطور وسائل الاستخباراتية وأساليبها.

- إنفاق ملايين الدولارات في هذه الحرب.

- ظهور التعايش السلمي بشكل نهائي بين المتصارعين

- تطور العديد من الدول كالصين واليابان ومجموعة النور الآسيوية.

- سعي الدول الأوروبية الغربية لإقامة وحدة اقتصادية، وقد ظهرت الفكرة في عام 1957، وتطورت في السنوات اللاحقة حتى تحولت الى اتحاد متكامل بين دول السوق عام 1992.

قائمة المراجع المعتمدة

في المطبوع:

1. بيير رونوفان، تاريخ العلاقات الدولية 1815-1914. الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، 1971.
2. جلال يحيى، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الاولى. الجزء الثاني، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، بلا تاريخ نشر.
3. جمال محمود حجر، قضايا التاريخ الأوربي في القرنين التاسع عشر والعشرين، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003.
4. دانييل ارنولد، تحليل الازمات الاقتصادية للامس واليوم، الطبعة الاولى، ترجمة: عبد الامير شمس الدين، بيروت، دار الامجاد للنشر والتوزيع، 1992.
5. شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ اوربا من النهضة حتى الحرب الباردة. القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998.
6. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر . القاهرة ، 1995 .
7. عبد الفتاح حسن ابو علية واسماعيل ياغي، تاريخ اوربا الحديث والمعاصر. الرياض، دار المريخ للنشر، 1979.
8. عبد الفتاح حسن ابو علية واسماعيل ياغي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر. الرياض: دار المريخ للنشر، 1979.

9. عمر عبد العزيز عمر ، أوربا 1815-1919 ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997.
10. عمر عبد العزيز عمر ، أوربا 1815-1919 ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997.
11. لويس دوللو، التاريخ الدبلوماسي. الطبعة الثالثة، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 1999.
12. ممدوح منصور واحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي : العلاقات السياسية بين القوى الكبرى (1815-1991). القاهرة، الدار الجامعية، 2003.
13. ميلاد المقرحي، تاريخ اوربا الحديث والمعاصر، من عصر النهضة الى الحرب العالمية الثانية. الطبعة الثانية، بنغازي، منشورات الجامعة المفتوحة، 1995.
14. هربت فشر ، تاريخ أوربا في العصر الحديث (1789 – 1950). القاهرة : دار المعارف، 1958
15. هربت فشر ، تاريخ أوربا في العصر الحديث (1789 – 1950). القاهرة ، دار المعارف، 1958 .